مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو القرن الحادي والعشرين

د. عبدالله جمعة الحاج*

المقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على خط سير مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو القرن القادم وهل تسير هذه المنظمة الإقليمية نحو المزيد من التعاون أو العكس؟ وما هي الشواهد الدالة على ذلك؟ وفي هذا السياق تشير النظريات الخاصة بالتعاون الإقليمي إلى ممرين يسلكهما تطور الكتل الإقليمية : الأول ، هو الحصاد المتعلق بالشعور بالجماعية «نحن» فيما بين الأقطار المكونة للتكتل الإقليمي والقائم على وجود تماثل في الثقافة والتاريخ والفلسفة والسياسة والقضايا المرتبطة بالإثنية كالعرق والدين واللغة والمنشأ الإقليمي ، أما الممر الثاني ، فهو المتعلق باعتراف الدول ذات الروابط المشتركة بوجود عوائد مشتركة حقيقية من الممكن أن تنتج عن التعاون . ومن تقدير أن استفحال عدم التعاون ربما يؤدي إلى كوارث أمنية أو اقتصادية أو كليهما معا . وعلى شاكلة ما هو سائد في أوروبا وغيرها من المناطق التي طورت بالتدريج منظمات إقليمية في القرن العشرين بناء على تماثل ظروف أقطارها الاجتماعية ـ الاقتصادية ، فإن دول الخليج العربية ذات أنظمة الحكم الوراثية التقليدية لا ينقصها جانب التماثل الثقافي بمعناه الشامل ، ولا التماثل المتعلق بالإرث السياسي والاجتماعي . ونتيجة لذلك فإنه رغم وجود شيء من المشكلات ، وخاصة الحدودية العالقة بين البعض منها إلا أن الشعور العام السائد هو الرغبة في التعاون .

ومما يدفع بهذه الدول إلى الشعور «بالنحن» فيما بينها هو أن المنطقة التي تقع فيها هذه الدول تعرضت لحربين مدمرتين خلال أقل من عقد واحد ، الأولى بين العراق وإيران ، والثانية بين العراق وبين تكتل دولي قادته الولايات المتحدة الأمريكية وشاركت فيه دول المجلس واضعة كل ثقلها خلفه لكي تعيد الحق إلى نصابه . وهيأت هذه الحالة من الشعور بعدم الأمن وبالخطر المحدق من قبل الدول الست ، الظروف المناسبة لبروز نمط من التجمع الإقليمي بينها ، وفحوى هذا التجمع

* قسم العلوم السياسية ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة ـ العين .

هو أن ترتبط الدول المعنية مع بعضها البعض برباط يؤدي إلى جهود تنمية مشتركة على الصعيدين الاقتصادي والأمني . وتوضح الانطباعات العامة الموجودة في الأوساط الشعبية والرسمية بأنه إذا لم تنعم دولهم من خلال المجلس بالمزيد من التعاون فإنها ستواجه بأخطار تتعلق بالأطماع الخارجية وبالوجود والاستمرار الخاص بها ككيانات مستقلة ، وبالتخلف ، وبسلسلة لا منتهية من الحروب والأزمات . وبشكل عام فإن التطور السريع الذي شهده المجلس منذ إنشائه عام ١٩٨١ يعود إلى التعاون الذي أبداه أعضاؤه عبر السنوات ، وبررت تلك الروح التعاونية بروز المجلس ، وشجعت دوله على الدخول في عدد من الفعاليات الإقليمية التي دعمت نموه واستمراريته .

منهجية البحث:

لكي تفهم التطورات السياسية الإقليمية للمجلس والمسارات التي تسلكها فإنه يمكن استخدام أداة تحليلية مفيدة هي نظرية «التقارب المعياري» التي طورها علي المزروعي ، وتشير تلك المقولة إلى أن العالم يحتاج إلى إعادة البناء في اتجاه ثلاث قيم أساسية هي العدالة الاجتماعية القصوى ، والمزيد من التوزيع العادل للرفاه الاقتصادي ، والتخفيف من العنف المستخدم لحل المشكلات . ووفقا لإطار العمل النظري القائم على التقارب المعياري فإنه يتم تخطي أربع مراحل متداخلة بين المجموعات الإثنية والقومية والثقافية في العالم بشكل عام وذلك كجزء من عملية دمج ذات نطاق أوسع . ومراحل العلاقات المتداخلة تلك هي التعايش السلمي بين الدول Coexistence ، والاتصال Contact ، والتفاهم Compromize ، وأخيرا الاندماج أو الالتئام Coalescence .

ويوضح التعايش السلمي أقل مستوى ممكن من الاندماج بين المجموعات الاجتماعية والثقافية والوطنية المتباعدة ، ويوضح الاتصال درجة العلاقات المتداخلة التي يسود فيها تعامل ذو حد أدنى من الاتصال بين الفئات المختلفة ، وتوضح مرحلة التفاهم مستوى تكون فيه العلاقات معقدة إلى حد ما ، بحيث إنها تطورت لكي ينتج عنها نوع من آليات الضبط الخاصة بحل تضارب المصالح واختلافها ، أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الالتئام أو الاندماج ، وهي تتعلق باندماج الأنظمة الثقافية والهويات الإثنية . وتشير المقولة إلى أنه فيما بين مرحلتي الالتئام والتفاهم تبدأ عملية التقارب(١) . وتقع القطاعات الاجتماعية المختلفة للمجتمعات الوطنية

(١) Ali A. Mazrui, "World Culture and the Search for Human Consensus". In Saul H. Mendlovits (ed.) On Creation of A Just World Order, New York: The Free Press,1975, pp. 7-16.

المشكلة لدول المجلس في مراحل متفاوتة من التكامل ، ونظرا إلى كون المجلس منظمة إقليمية فإنه يمكن تصنيفها في المرحلة الراهنة من تطورها على أنها قد وصلت إلى المرحلة الثالثة وهي التفاهم . ورغم أن الأمر سيبدو وكأنه تناقضا إلا أن الصراع Conflict وفقا للمفاهيم الغربية يلعب دورا هاما في الانتقال من علاقة التفاهم إلى علاقة التعايش السلمي ، ويمكن لذلك التناقض الظاهري أن يزول إذا ما تم تقدير أن التجربة المتراكمة لحل الصراع هي التي تقوي مستوى التكامل في أي مجتمع إنساني(٢) .

وعند التعامل مع القوى السياسية المحركة لتعاون دول المجلس والنظر في إمكانية اتجاهها المستقبلي نحو المزيد من التعاون فإن ملاحظاتنا ستنحصر في قضايا أساسية هي البنى التنظيمية للتعاون السياسي ، وآليات حل الصراع ، والتطلعات الخاصة بهدف الاستراتيجية العظمى ، وأسس التكامل المتعلقة بالاستقرار وإمكانية التسلح الجماعي ، وتطلعات بعض القوى العالمية والإقليمية نحو دول المجلس ودور بعض القوى الإقليمية وخاصة مصر وإسرائيل في مستقبل دول الخليج .

البنى التنظيمية للتعاون السياسي:

في إطار العمل الخاص بالتعاون الإقليمي لدول المجلس يمكن الأخذ بعين الاعتبار بأنه لا توجد مشكلات إضافية تتم مواجهتها من قبل منظمة إقليمية على نمطها ، بمعنى أنه لا توجد اختلافات إقليمية تتعلق بالنظرة الإيديولوجية والتراث السياسي والممارسات الدينية والاختلافات اللغوية ، علاوة على أن دول المجلس ذاتها لا تواجه مشكلات جدية تتعلق بالتعددية الإثنية في داخل كل مجتمع على حدة رغم وجود شيء من ذلك يتعلق بالمذاهب الدينية(٣) .

وبانقضاء ما يزيد على الستة عشر عاما من عمر المجلس شهد خلالها تطورا حيال بعض القضايا السياسية فإن ذلك يعد أمرا ذو أهمية يمكن معه الطرح بأن المجلس يستطيع تغيير صورته المعلنة في الوقت الراهن إلى صورة جديدة ذات طبيعة سياسية وأمنية أوضح ، فأعضاؤه يصرون على التصريح بإن منظمتهم غير سياسية وغير عسكرية ، وإعلان أبو ظبي الذي أنشىء المجلس

---

(٢) Walter Isard and Christian Smith, Conflict Analysis and Pratical Conflict Management Procedures. An Introduction to Peace Science, Cambridge, Massachusetts: Ballinger Publishing, 1982, p.37.

(٣) J.E. Peterson, Defending Arabia, London and Sydney: Croom Helm, 1986, p.133.

على أساسه لا يشير إلى تأسيس أولوية الأهداف السياسية للمنظمة[٤] رغم أن بعض تلك الأهداف اتضح ضمنا من الوثائق اللاحقة التي خرجت من أروقة المجلس ومن الممارسات الفعلية التي مارسها المجلس من خلال أجهزته الرئيسية على الأصعدة السياسية والعسكرية بغض النظر عن أن الكثير من البيانات والتصريحات التي تخرج من أروقة المجلس ذاته أو من خلال ما يدلي به أعضاؤه كل على حدة تشير إلى حياد دوله حيال كافة القضايا السياسية والعسكرية إلا أن ذلك لا ينفي الطبيعة السياسية والعسكرية له في الوقت الراهن على الأقل[٥] .

تعتقد دول المجلس بأن الطبيعة المتغيرة الحالية للسياسات الدولية في منطقة الخليج تحتاج إلى البحث عن مقولات جديدة وبنى تنظيمية جديدة للتعاون السياسي[٦] ، وقد يوضح ذلك ما يلاحظ في الآونة الإخيرة منذ القمة السادسة عشرة في مسقط من محاولة تطوير البنى التنظيمية ضمن الإطار العملي للمجلس . ومما لاشك فيه بأن المنظمات الإقليمية التي تنشأ كظواهر سياسية جديدة في أي منطقة تحتاج إلى أجهزة إدارية فعالة تصدر التوجيهات وتجمع المعلومات والأدلة على صحة تلك المعلومات ، وتقوم بالبحث السياسي الاجتماعي ، وترعى العلاقات العامة لتلك المنظمات . ويلاحظ أن الكثير من الأنماط الديبلوماسية التقليدية قد تم تغييرها إلى حد كبير عن طريق الاختراعات التكنولوجية المتعلقة بالاتصالات والمعلومات ، ونتج عن ذلك أن أصبحت العمليات والمهام التي يقوم بها الديبلوماسيون المبعوثون محدودة كما يتضح مع الأدوار الاحتفالية الرسمية التي يقومون بها[٧] .

وإلى الآن يبدو بأن الدول المكونة للمجلس تحرص على حماية استقلالها الوطني مثلها مثل أي دولة أخرى في العالم ، ويبدو أيضا بأن أي مراجعة لتركيبة المجلس الحالية لن تتمخض عن تقوية غير عادية للسلطات والصلاحيات الممنوحة لمؤسساته بما في ذلك منصب الأمين العام . ويمكن دعم المجلس وإعطاء شكل قوي وثابت لوضعه كشخصية قانونية دولية عن طريق بناء خدمة مدنية إقليمية له تغطي كافة دول المنطقة . وبإلقاء نظرة سريعة على البنى التنظيمية للمجلس فإن المرء يخرج بانطباعين : الأول ، هو أن مجمل الاندفاع إلى التعاون الإقليمي قد تطور وتسارع بشكل أساسي على المستوى الحكومي الرسمي فقط ، والثاني هو أن تركيز المجلس

---

(٤) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المادة الرابعة .
(٥) وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، ملف خاص عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الملف الثاني (فبراير ١٩٨٣) ، وعبدالله فهد النفيسي ، مجلس التعاون الخليجي ، الإطار السياسي والاستراتيجي ، لندن دار طه ، ١٩٨٢ ، ص ٤٣ .
(٦) مقابلة مع وزير الإعلام الكويتي الشيخ سعود الصباح ، الخليج (الشارقة) ١ فبراير ١٩٩٦ ، ص ٢٠-٢١ .
(٧) James Lee Ray, Global Politics, Boston: Houghton Mifflim, 1992. pp. 160-166.

المعلن الذي تنقله وسائل الإعلام خلال أو بعد اجتماعات المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري أو اللجان الوزارية الأخرى ينصب على التعاون في المجالين الاقتصادي والأمني ، وترى بعض الدول الأعضاء بأن مستوى الأداء الذي تقوم به أجهزة المجلس من لجان ومكاتب تابعة للأمانة العامة لا تؤدي الغرض بالمستوى المطلوب ، لذلك فإن هناك حاجة إلى إعادة النظر في طريقة تعيين المسؤولين الإداريين والتنفيذيين الكبار بحيث تتقارب حصص الدول الأعضاء من حيث العدد والمسؤوليات المنوطة بهم(٨) .

وتأمل معظم الدول المشاركة في أن يتم تحويل الأعمال المنوطة بالمجالس الوزارية إلى مختلف المكاتب المتخصصة التي أسست كجزء من الأمانة العامة ، ويوحي نمط العمل الحالي عند مناقشة المشروعات والمقترحات التي تتم عبر اللجان المشكلة من مسؤولين من مختلف الدول الأعضاء بأن هناك نمطا من التفكير الذي ينظر من خلاله إلى القضايا المطروحة للنقاش عبر المصلحة الذاتية لكل دولة عوضا عن أن تكون النظرة عبر المصلحة المشتركة للجميع ، فإذا كانت هناك نية إلى تحويل الاندفاع الحالي نحو التعاون الذي يتم عبر القنوات الرسمية لكي يشمل مشروعات أوسع على المستوى الشعبي عبر آليات المجلس بحيث تكون بعيدة ومنفصلة عن اللجان الوزارية والأمانة العامة ، فإنه يمكن عندئذ الاستفادة من الخبرات والكفاءات المتوافرة على المستوى الشعبي ومستوى القطاعات الاقتصادية خارج دوائر القطاعات الحكومية التابعة للدول الأعضاء .

ويتركز عمل اللجان الآن على تسيير مصالح دول المجلس عن طريق التعاون الاقتصادي الرسمي ، والتعاون الأمني . وبالنسبة للتعاون الأمني فإن المفهوم حوله يبدو ضيقا جدا بحيث يعني الأمن العسكري الخارجي والأمن الداخلي ، وعلى ضوء هذه الحقيقة ، وما يشير إليه الميثاق من أن المجلس يهدف بشكل أساسي إلى تقوية التعاون الاقتصادي والتنموي الإقليمي بين الدول المكونة له يمكننا الاستنتاج بأنه يوجد لدى القيادات السياسية إيمان بالتوجه العملي الهادف إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة في إطار تحقيق الأمن والسلام العالمي . وفي هذا السياق يبدو بأن معظم أجزاء الإطار النظري الذي ينتهجه المجلس فيما يتعلق بتعاونه الهادف إلى تحقيق السلام العالمي مبنية على دراسة تجربة التعاون الإقليمي الأوروبي الذي يقوم عبر المنظمات الإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي(٩) . وإذا ما صيغت مقولة النظام العالمي الجديد بإحكام فإنها

---

(٨) قد يكون الموقف القطري هو الأكثر وضوحا في هذا الاتجاه ، فمنذ مدة غير قصيرة وقطر تنادي بإعادة النظر في أوضاع المجلس الإدارية وتلك المتعلقة بالمناسب الرسمية ، ووصل موقفها إلى ذروته خلال القمة السادسة عشر في مسقط عندما انسحب وفدها من الجلسة الختامية تحفظا على طريقة تعيين الأمين العام الجديد .

(٩) Herman Frederick Eilts. "Foreign Policy Perspectives of the Gulf States", In H. Richard Sindeler III and J.E. Peterson. Crosscurrents in the Gulf. London: Routledge, 1988, p.25.

قد ترتكز على الفرضية التي تشير إلى تحويل المصالح القومية الضيقة التي يتم التعبير عنها من مختلف فئات النخب المحلية باتجاه نمط من المصالح الجماعية ، فتلك النخب المحلية التي لديها ارتباطات إقليمية أو دولية قد ترى بأن يناط بالمنظمات الدولية أو الإقليمية أدوارا خاصة تتعلق بالخير العام ، فلربما تؤدي النتائج الإجابية المنبثقة عن حل المشكلات الاقتصادية والأمنية إلى إيجاد حلول محتملة للمشكلات السياسية الموجودة(١٠) .

ومن الواضح بأن الدول الأعضاء في المجلس ترى بأن بناء كتل إقليمية قوية وقادرة على التعاون السياسي ينطلق من بناء كتل أمنية واقتصادية ـ اجتماعية أقوى أولا(١١) ، والأدلة على ذلك كثيرة وتتضح من الممارسات والتجارب التي يخوضها المجلس(١٢) ، ويمكن أن تنعكس صور تلك الممارسات من خلال اتفاقيات التعاون التي أبرمت في المجالات الاقتصادية ـ الاجتماعية والأمنية منذ تأسيس المجلس . وتمت الاستفادة من استراتيجية التحرك السياسي الجماعي المشترك للخروج بمصالح اقتصادية في مناسبات عدة على الصعيد الدولي ، وبالتأكيد فإن الحوار المستمر حول إعادة تشكيل الوضع الاقتصادي العالمي سيشهد المزيد من الموقف الجماعي للدول الأعضاء . ويقوي التوجه نحو تشكيل مجموعة تفاوضية مشتركة على الأصعدة الخارجية من الرغبة في إيجاد إجماع لمواجهة العالم الخارجي على الصعد السياسية والاقتصادية . . وتشكل الحوارات الجماعية التي تجريها دول المجلس مع العالم الخارجي على الصعد الاقتصادية توجها نحو تحقيق نوع من الترتيبات ما بين هذه الدول على نمط اتفاقية لومي Lome ، وتهدف ترتيبات من ذلك القبيل إلى تأمين مداخل اقتصادية تميل في صالح دول المجلس في أسواق الدول والتكتلات التي تجري النقاشات الجماعية معها في الوقت الذي تضمن فيه تلك الدول والتكتلات العالمية استمرارية تدفق البترول المنتج من آبار دول المجلس إلى اقتصادياتها دون انقطاع . والعقلانية وراء خلق ترتيبات على نمط اتفاقية لومي تعود إلى التكتلات التي تقوم بها الدول الصناعية الكبرى كدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة لتضييق الخناق على دول عالم الجنوب فيما يتعلق بالموارد الصناعية والمالية والتكنولوجية ، سلبا أو إيجابا(١٣) ، خاصة فيما يتعلق بالنفط . إن من شأن تكتل من هذا القبيل المساعدة على زيادة

---

(١٠) Mohammed Ayoob, "The New-Old Disorder in the Third World", Global Governance, Vol.1, No.1 (Winter 1995) pp. 59 - 70.

(١١) Ingalill Jarensjo Montanari, "Harmonization of Social Policies and Social Regulation in the European Community" European Journal of Political Research, Vol.27/1995, p.23.

(١٢) أنظر على سبيل المثال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي المحررة في الرياض في ٨ يونيو ١٩٨١ .

(١٣) عبدالخالق عبدالله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة) ، ١٩٨٩ ، ص١٥٩ .

وتقوية التنمية الاقتصادية والصناعية في المنطقة .

آليات حل أزمة الصراع:

إذا ما تم تحفص ذخيرة الممارسات القانونية والسياسية الخاصة ، مع الأخذ بعين الاعتبار القيام بذلك بالتركيز على مستواها الكوني والإقليمي فستكون النتيجة اكتشاف منظومة من العناصر الأساسية في تلك الممارسات تعود إلى آليات حل أزمة الصراع(١٤) ، ومما لاشك فيه بأن التجربة المتراكمة حول حلول الأزمات هي التي تقوي درجة التقارب والاندماج في أي مجتمع إنساني ، وآليات حل الأزمة في المنظمات الإقليمية تندمج في خليط واسع من التقنيات ذات الطابع السياسي ـ القانوني ، والأمثلة على ذلك كثيرة تتجسد في الخطوات التي كانت متبعة استنادا إلى اتفاقية بوغوتا المعقودة عام ١٩٤٨ في إطار منظمة الدول الأمريكية ، واتفاقية بالي المعقودة بين مجموعة من دول جنوب شرق آسيا ، وبروتوكول مهمات الوساطة والتحكيم الخاصة بمنظمة الوحدة الأفريقية . ورغم مرور وقت طويل على ظهور المنظمات الإقليمية الأخرى المشابهة لمجلس التعاون الخليجي ، إلا أن البحث عن إجابة على السؤال المتعلق بكيفية إيجاد أحكام قوانين يمكن من خلالها لآليات السيطرة على العنف الدولي أن تكتسب شرعيتها لإزالته جارية وذلك عن طريق العودة إلى تحليل ماكس فيبر Max Weber للشرعية ولقوانين السيطرة والتوجيه . وقد قام فيبر في تحليله ببناء عوامل أربعة كمكونات أساسية للأرضية التي تقوم عليها الشرعية وهي التراث ، والحقيقة المكشوفة ، وأن الضرورة لها أحكامها ، وأخيرا سن القوانين الإيجابي(١٥) .

وليس من الضرورة بمكان أن نحصر أنفسنا في إطار تحليل ماكس فيبر هذا فيما عدا الجانب المتعلق بتوضيح أن العاملان الأخيران وهما أحكام الضرورة والتشريع القانوني الإيجابي يشكلان بعض الأوجه التي يمكن فيها لأنماط القانون الدولي الخاصة بآليات حل الصراع أن تتجذر . وعلى الرغم من وجود نصوص واضحة تهدف إلى إنشاء هيئة لفض المنازعات بين دول المجلس

---

(١٤) المادة العلمية المكتوبة والمتعلقة بهذا الطرح على المستوى العالمي كثيرة ومتنوعة وخاصة فيما يتعلق بوجهة نظر التحليل القانوني ، ولكن من الملاحظ بأن ما أجري من دراسات تقوم بتحليل آليات حل الصراع في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية قليل جدا ، أنظر على سبيل المثال نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦ ص ١٨٢-١٨٦ .

(١٥) R.P. Cuzzort and E.W. King, Humanity and Modern Social Thought, Hinsdale, Illinios: The Dry-den Press, 1976, pp. 45-54: Max Weber, Politics, as a Vocation, (Trandslated by H.H. Gerth and C. Wright Mills).

إلا أن تلك الهيئة لم تر النور عمليا بعد ، وعليه فإن من الخصائص التي تلاحظ على المجلس البطء في تطوير الوسائل القانونية الخاصة بنشاطاته وذلك مقارنة بالمجالس الإقليمية المشابهة على المستوى العالمي . وهذه السمة لا تعكس بالضرورة عدم قدرة المجلس على تفصيل القوانين الدولية الخاصة به ولكنها توضح بقدر أكبر توجه المجلس إلى حل مشكلاته عبر الوسائل السياسية التي توظف تقنيات من قبيل العمل على وجود إجماع حول القرارات وخاصة في القمة السنوية التي تعقد بشكل دوري فآليات حل الأزمة في داخل أروقة المجلس تدور حول الاستفادة من سياسات المناقشة والتوفيق في تسوية الخلافات وإلى حد ما المجاملة عوضا عن محاولة اتباع طرق لإيجاد الحلول عبر الآليات القانونية الرسمية .

ورغم وجود نص في اتفاقية النظام الأساسي للمجلس يتيح له إنشاء هيئة لتسوية المنازعات ، وأن المجلس الأعلى وافق على سريان ذلك النص بحيث إن الهيئة تتبع له إلا أن تلك الهيئة لم تر النور إلى هذه اللحظة(١٦) ، والغرض هنا ليس القيام بتحليل تقني مفصل لهيئة تسوية المنازعات بين دول المجلس ، ولكن ما أردنا الإشارة إليه هو أنه يوجد قصور في هذا الجانب في الوقت الراهن ، وإلى أن هناك تطلعا نحو صياغة أطر قانونية أقوى للمجلس نابعة من الشعور بأن الآليات القانونية الرسمية لحل الأزمات والخلافات تشكل إطارا لا يدع مجالا للأهواء الشخصية إذا ما تعذر على الاتفاقيات الودية أن تقوم بدورها . وتعتمد دول المجلس الآن كثيرا على المفاوضات السياسية المباشرة لحل أغلب الخلافات الثنائية فيما بينها ، وفي هذا الإطار تعطى أولوية للوسائل التقليدية السائدة في المنطقة لحل الخلافات عن طريق اللقاءات بين قادة الدول ، وفي معظم لقاءاتهم واتفاقاتهم يوضح أولئك القادة على أن دول المجلس تستطيع أن تبتعد كلية عن استخدام القوة ضد بعضها ، وأنها تستطيع أن تحل المشكلات العالقة فيما بينها بالطرق السلمية واللقاءات المباشرة دون تدخل الآخرين . وبالمقارنة فإن تلك التوجهات والممارسات السياسية لدول المجلس ليست خاصة بها وحدها فقط ، ولكن يلاحظ بأن معظم الدول المشاركة في منظمات إقليمية من هذا القبيل تحاول التركيز على تلك الطرق والأخذ بها دون غيرها ، فالجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية تعكسان هذه الأولوية بشكل واضح في حل النزاعات بين أعضائها وذلك عن طريق التوفيق بين الاختلافات والنزاعات عن طريق النقاش المشتركة الهادف إلى التوصل إلى الإجماع والموافقة الجماعية على القضايا المطروحة(١٧) .

---

(١٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات ، المواد ٢ و٣ .

(١٧) أنظر على سبيل المثال محمد عزيز شكري ، جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والتطبيق ، الكويت : ذات السلاسل ، ١٩٧٥ ، ص ص ٧٠ـ٤٧٣ .

ويلاحظ بأن الفرص المتعلقة بقيام خلافات بين أعضاء المجلس كثيرة ، وتتركز نوعيتها أساسا في المشكلات الحدودية نتيجة للخرائط الفسيفسائية والمعقدة التي تركتها بريطانيا ، وهذه الخلافات الحدودية تتعلق بالمناطق البرية والبحرية ، ويعود السبب في شدتها إلى العوامل المتعلقة بإمكانية اكتشاف الموارد الطبيعية في المناطق الواقع الخلاف حولها وخاصة النفط . وإذا لم تتوافر الآليات والقنوات القانونية المناسبة لحلها سلميا فإنها ستبقى مصدرا دائما للتوتر والتهديد بالانفجار في أية لحظة رغم ما تتسم به من هدوء في الوقت الراهن ، وما تحاول شتى دول المجلس القيام به لإبقاء تلك الخلافات تحت السيطرة(١٨) . وقد أدت بعض الخلافات الحدودية بين الدول الأعضاء في المجلس إلى نشوب اشتباكات مسلحة وإن كانت بسيطة ، وتضمنت الوسائل السياسية المحركة لعلاقات تلك الدول ببعضها البعض اللجوء إلى التحكيم الدولي ، فالخلافات على منطقة فشت الديبل وجزر حوار بين البحرين وقطر مثلا دفع بالأخيرة إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لعرض القضية عليها في الوقت الذي لا توافق فيه البحرين على ذلك(١٩) . وفيما يخص التطور نحو نظام جديد يحكم مناطق العالم البحرية ، ربما تكون هناك مناطق للاختلاف حول استغلال الموارد البحرية ، وتقاسمها في المنطقة ، فالحدود البحرية بين دول المجلس متداخلة إلى حد كبير ، وقد لا توجد في العموم مشكلات خطيرة جدا في الوقت الراهن ، ولكن يتوقع مستقبلا أن يصبح حل القضايا المتعلقة بهذه الجوانب من أعقد المشكلات التي تواجه دول المجلس(٢٠) وخاصة أن جميعها تسير نحو استغلال الموارد البحرية غير النفطية وتصنيعها .

وتأسيسا على تجارب المنظمات الإقليمية الأخرى فمن الممكن أن يعمل السيناريو الآتي بالنسبة للرجوع إلى آليات حل الأزمة في مجلس التعاون الخليجي : يمكن أن يكون هناك لجوء إلى المفاوضات الودية المباشرة بين الدولتين أو مجموعة الدول التي تنشأ بينها مشكلات من نوعا ما ، فإذا ما فشلت تلك المفاوضات فإن الدول المعنية تستطيع الاستفادة من آليات حل المشكلات الإقليمية المتعارف عليها دوليا ، وربما يكون لأنماط القضاء القاري والإقليمي كما تم تطويره من قبل الممارسات التي انتهجتها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الآسيان تناظرها الوظيفي وقياسها

---

(١٨) وزارة الإعلام والثقافة (دولة الإمارات العربية المتحدة) ، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (المؤتمر العاشر) ، أبوظبي ١٩٩٠ ، ص ص ١٢١ـ١٢٧ .

(١٩) الخليج (الشارقة) ، ٢٣ يناير ١٩٩٦ .

(٢٠) Julian Walker. Practical Problems of Boundary Demarcation in Arabia. Paper presented to the Conference "The Territorial Foundations of the Gulf States". School of Oriental and African Studies. University of London 7 May 1991, p. 27.

التمثيلي وتشابهها الجزئي في محتوى القضاء الإقليمي لحل الأزمة بالنسبة لدول المجلس ، وفي حالة فشل حل المنازعات ضمن إطارها الإقليمي فإنه يمكن الرجوع النهائي إلى الهيئات التي أنشئت لفض المنازعات الدولية(٢١) . وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تجد فيه الاختلافات السياسية الصعبة حلولا نهائية دائمة عبر التوفيقات والاحتواءات السياسية ، فإن هناك دورا مؤكدا للآليات القانونية على المستوى الإقليمي لحل الخلافات التي يمكن أن تنشأ في إطار القضايا العادية ، أو أنه متوقع لها أن تنشأ في ذلك المستوى . وفي الوقت الذي يتم الاعتراف فيه بأن هناك ثغرات في القانون الدولي المعمول به الآن ، فإنه لابد من الاعتراف أيضا بأن له دورا إيجابيا يستطيع القيام به في إطار تطوير علاقات دولية سوية بين دول العالم .

طموحات الاستراتيجية العظمى:

في إطار الحديث عن «طموحات الاستراتيجية العظمى» فإن الأساس في الاستعمال الوارد هنا هو مصطلح «الاستراتيجية العظمى» الذي صاغه ليديل هارت Lidell Hart . ولأغراض الاستعمال فإن طموح الاستراتيجية العظمى لمجلس التعاون سيكون مقتصرا على الفكرة الأساسية التي نشأ عليها المجلس والمتعلقة بإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية والإقليمية كما أشار إلى ذلك إعلان أبوظبي الذي أعلن من خلاله قيام المجلس بشكله الحالي والميثاق الذي تم التوقيع عليه بهذا الخصوص . وتميز إعلان أبوظبي على أنه موقف موحد للدول الأعضاء في المجلس في مواجهة الأخطار الأمنية التي كانت تواجهها آنذاك وكأن للدول العظمى والدول الإقليمية والخليجية الأخرى من غير أعضاء المجلس ذات الأهمية العسكرية والكثافة السكانية أدوارا واضحة في تلك الأخطار ، فقد نشأ مجلس التعاون نتيجة لظهور مجموعة متغيرات دولية ومحلية هامة هي الثورة الإيرانية والحرب العراقية ـ الإيرانية ، والغزو السوفييتي لأفغانستان وأحداث الحرم المكي الشريف والاضطرابات الطائفية في البحرين والمنطقة الشرقية من السعودية(٢٢) . لقد دفعت تلك الأحداث دول الخليج الأعضاء الآن في المجلس إلى إيجاد صيغة أمنية ما لدرء الأخطار عن نفسها . وإلى ما قبل الغزو العراقي للكويت كانت معظم دول الخليج

---

(٢١) Michael D. Intriligator, "Global Security After the End of the Cold War", Conflict Management and Peace Science, Vol.13, No.2 (Spring 1994). pp. 138-141.

(٢٢) Alexander (Blay) Bligh. "The Interplay Between Oppositon Activity in Saudi Arabia and Recent Trends in the Arab World", In Robert W. Stookey, (ed.) The Arabian Peninsula, Zone of Ferment, Stanford, California: Hoover Institution Press: 1984. pp. 74-76.

الست المشار إليها تعمل جاهدة على الابتعاد عن صراعات الدول الكبرى في المنطقة واتباع سياسة هي أقرب ما تكون إلى سياسة عدم الانحياز وخاصة بالنسبة للشئون السياسية والعسكرية ولتواجد جيوش وأساطيل القوى العظمى في المنطقة .

وتشير الكثير من أدبيات المجلس سواء تلك التي كانت تخرج عن لقاءات القمة أو المجلس الوزاري أو الأمانة العامة في بدايات قيام المجلس إلى أن حياد الخليج وإبعاده عن صراعات القوى العظمى يعتبر هدفا منشودا يجب أن تجد الدول الأعضاء الوسائل والطرق التي تساعد على تحقيقه ، فيشير البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى إلى أن الحكام المجتمعون في أبوظبي قاموا

«باستعراض الوضع الراهن في المنطقة وجددوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسئولية شعوبها ودولها ، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها مهما كان مصدره وطالبوا بضرورة إبقاء المنطقة بأكملها بعيدة عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم»(٢٣) .

ولكن مسألة الحياد لم يستقر حالها بعد لكي تطبق تطبيقا صحيحا ، والحالة التاريخية الوحيدة التي نجحت فيها دولة في تحقيق حيادها هي الاتحاد السويسري ، وحياد سويسرا كان تصرفا واعيا لتحقيق «الدبلوماسية المانعة» التي ظهرت في مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ ، والحياد ذاته يهدف إلى عزل منطقة ما عن الصراع الدولي ، وهي عملية تهدف إلى تحقيق السلام العالمي ، وإلى تنظيم التدخل في شئون الدول الأخرى ، وتنظيم العنف ، وإلى وضع الأولوية القصوى في حل الصراعات الدولية عبر الأنماط المقبولة والمتعارف عليها في القانون الدولي والدبلوماسية الدولية ، وبالنسبة للدولة المحايدة فإن تأثير الحياد يكون عن طريق ضمان أمنها العسكري ووحدة حدودها الإقليمية والسياسية ، أما بالنسبة للدول الضامنة فإن الحياد يخدم كأداة لمراقبة ضلوعها في الفعاليات العسكرية التي ربما تزداد حدة إلى أن تصبح ذات حجم مؤثر فيما بينها ، وبالنسبة للدول الكبرى والدول المجاورة فإن الحياد يخدم كعنصر مهدىء يمنع أي تغير في ميزان القوى الدولي الخاص بإحلال التوازن الاستراتيجي فيما بينها(٢٤) .

والمشيئة السياسية أو الهدف السياسي من الدفع نحو هذا النوع من الحياد هو تحقيق «منطقة

---

(٢٣) البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أبو ظبي ٢٥ ـ ٢٦ مايو ١٩٨١ .

(٢٤) Cyril E. Black. et. al. Neutraliztion and World Politics, Princeton: Princeton University Press.

سلام كاملة» والتخلص من الوجود الأجنبي ، وفي هذا السياق يلاحظ بأن الحياد لم يجد فرصته لكي يتحقق بشكل كامل من قبل جميع الدول المشاركة في مجلس التعاون ، والمتتبع لتطور طرح فكرة الحياد والابتعاد عن الارتباط بالدول الخارجية منذ إطلاقها في مايو ١٩٨١ يستطيع أن يكتشف تراجعا ملحوظا للمقولة ، وذلك في الوقت الذي لم تتطور فيه آلية الضمانات بشكل ملحوظ . والعراقيل التي تقف حجر عثرة في وجه تجسيد حياد منطقة بكاملها كالخليج كثيرة . والنقطة الهامة التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار هي أن منطقة الخليج هامة جدا من حيث إنها تحتوي على مورد اقتصادي يهم العالم أجمع ، ومن حيث كونها ذات أهمية استراتيجية لا يمكن معها أن يتم تحييدها ، ويزودنا التمعن في الممارسات السياسية العالمية بتأكيد واضح لتلك النقطة .

وعلى مستوى الخليج ، لا يمكن تحييد الدول الواقعة فيه جميعا ، وبتحليل أكثر شمولية حول إمكانية نجاح مشروع الحياد بالنسبة لدول المجلس فإن المرء يمكن أن يصل إلى قناعة يمكن الدفاع عنها فيما يتعلق بقيمة ذلك الحياد بالنسبة لبعض دول المجلس منفردة عوضا عن إمكانية الدفاع عنها على مستوى المجلس كمنظمة إقليمية . وفي مقابل خلفية التغيرات السياسية التي حدثت في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية من الممكن التنبؤ بأن سيناريو الأمن في المنطقة سيتطور إلى سياسات بعيدة جدا عن الحياد في صالح التحالف مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية(٢٥) .

أسس التكامل المتعلقة بالاستقرار:

إن الأسئلة المتعلقة بالاستقرار والأمن آخذة في التصاعد ، لكي تصبح محطا للاهتمامات الرئيسية في تقييم مستقبل دول المجلس ، وفي الوقت الذي يتواجد فيه قدر من تسليط الضوء على المشكلات المتعلقة بالاستقرار والأمن فإن هناك قدرا ضئيلا من التحليل المفيد أو حتى مجرد الاهتمام ببعض الحقائق الأساسية التي لها دور في الموضوع ، ففي الوقت الذي ابتهج فيه العالم وتنفس الصعداء مثلا بنهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية ، كان هناك شعور بالقلق والترقب أيضا آت كنتيجة لنفس الحدث ، ويبدو بأن ذلك القلق والترقب كان في محله وإن كان صادرا في تلك المرحلة من النوايا الإيرانية تجاه دول المجلس ، إلا أن الأحداث الجسام التي ألمت بالمنطقة بعد ذلك أثبتت بأن إيران ليست المصدر الوحيد للأخطار الخارجية إنما هناك أطراف أخرى شديدة الفتك

(٢٥) عبدالله جمعة الحاج ، «دولة الإمارات العربية المتحدة والتحديات الدولية» ، محاضرة ألقيت في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» أبو ظبي ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦ .

أيضا في الوقت الذي تداعي فيه حرصها على الترابط العربي(٢٦) .

يبدو بأن الشعور بالقلق هذا آت من حقيقة أنه رغم الحربين المدمرتين اللتين وقعتا في الخليج خلال أقل من عقد واحد فإن هناك وضعا دوليا ذو طبيعة تتسم بالهيمنة ، فقد أسست القوى الدولية ذات المصالح في المنطقة فيما بينها علامات وخطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها ، وأدى ذلك الوضع الدولي إلى تمكن دول المجلس من صياغة سياساتها الخارجية بالإضافة إلى خياراتها الداخلية . ومع وجود الأوضاع المستجدة في المنطقة ، ووجود العداء الأمريكي ـ الإيراني بالإضافة إلى عدم التيقن من الأدوار التي تريد كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وإيران والهند أن تلعبها في مستقبل المنطقة ، فمن غير الممكن معرفة أنواع الأوضاع الدولية والإقليمية التي ستحل محل النظام القديم الذي كان سائدا ، وكيف يمكن لدول المجلس أن تتكيف مع ترتيبات ومصالح القوة العظمى الوحيدة المسيطرة في عالم اليوم(٢٧) .

أسس التكامل المستقبلي:

كخطوة أولى فقد تمت موافقة الأعضاء المشاركين على أن هناك حاجة مشتركة إلى وجود نوع من الاهتمام تجاه التفاعلات المتعلقة بالسيادة وبالمصالح الوطنية المنفصلة لكل دولة عضو على حدة وذلك لكي يقوم مجلس تعاون يضمن له النجاح ، ونتيجة لذلك فإنه لم تكن هناك نوايا من أي نوع للاندماج الواسع أو السريع كما حدث في أجزاء العالم العربي الأخرى عندما قامت محاولات الوحدة والتكامل السابقة(٢٨) ، لقد كان منهج مصممي المجلس هو الاعتراف بوجود التنوع الداخلي بين دوله فيما يتعلق بالتقاليد المحلية وبالموارد وبالظروف الموضوعية ، وبالتأكيد فقد كان ذلك المنهج يهدف إلى التنسيق بين سياسات الأعضاء ومواقفهم بالنسبة للقضايا الهامة للمجلس ككل ، ومن دون وجود هذا النوع من المرونة في حينها يتواجد شك في إمكانية قيام المجلس أساسا .

وبالتأكيد توجد اختلافات بين أعضاء المجلس وهو اختلافات مهمة وخاصة بالنسبة للقضايا المتعلقة بالحدود الإقليمية وبالجوانب الاقتصادية وبالمنافسة التجارية ، وقد سهلت بعض من تلك الاختلافات كالصيغ المتعلقة بالارتباطات التجارية والتكامل التجاري من عملية التكامل ،

---

(٢٦) شفيق ناظم الغبرا ، «الاحتلال العراقي للكويت : بين النظام الدولي والنظام الإقليمي ، بين التفكير العلمي والأيديولوجيا المغامرة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث/ الرابع (خريف/ شتاء) ١٩٩١ ، ص ١٧٩ـ١٨١ .

(٢٧) جمال سند السويدي ، «مثلث التناقض : النظام الدولي والولايات المتحدة والعرب ، الشرق الأوسط (لندن) ٤ نوفمبر ١٩٩٥ .

(٢٨) نبيل خليفة ، مجالس التعاون وعروبة القرن ٢١ ، جبيل (لبنان) الشركة الوطنية للإعلام ، ١٩٨٩ ، ص ٤٣ .

وهناك اختلافات أخرى تعود جذورها إلى تقاليد تاريخية مختلفة أو إلى ظروف معاصرة أدت إلى تبطئة قوة الاندفاع نحو المزيد من الدمج . وعلى ضوء ذلك فليس من العجب ملاحظة اختلافات دورية في وجهات النظر ما بين الأعضاء فقد برزت في السابق اختلافات حول الترتيبات المتعلقة بأسعار النفط الخام ، وحول عدد من منتجات التصدير بما في ذلك البتروكيماويات والغاز المسال والأسمدة والمخصبات الكيميائية ومنتجات الألومنيوم وإنشاء المناطق التجارية الحرة وأحواض صيانة السفن ، وأخيرا فقد نتج عن الاختلافات المتعلقة بأسس الكثافة السكانية ومستويات التعليم والعوامل الأخرى ذات العلاقة بالإمكانيات الكامنة للتنمية توجهات خاصة تتعلق بالاهتمامات الداخلية والأولويات الوطنية(٢٩) .

ويجب الاستدراك بأن التنافس والاختلافات التي نشأت في السابق حول قضايا معينة ، والمصالح الخاصة لكل قطر لم تكن من الضخامة والعمق لكي تؤدي إلى عرقلة القوة الدافعة لترابط دول المجلس فيما بينها ، فاللغة المشتركة والدين الإسلامي والثقافة والكثير من عناصر الغزو التاريخي المشترك بين الدول الست كانت ومازالت تخلق أجواء مشجعة ومهدئة . إن تلك العناصر المشتركة تعتبر عوامل ذات نفوذ قوي في خلق جو من الشعور بالجماعية يعتبر بدوره ضروريا لإيجاد منهج مشترك لمواجهة التحديات المعاصرة وعدم التيقن المستقبلي . وتوفر المساحة الإجمالية لدول المجلس شعورا بالهوية الجماعية بنفس القدر الذي يوفره تاريخ أعضائه من نظرة جماعية في مواجهة العالم الخارجي . وبالفعل فإن الإجماع وتناغم المواقف انعكس في وجود وجهات نظر جماعية متشابهة فيما بين الأعضاء بالنسبة للفوائد التي يمكن جنيها من مواجهة سلسلة من الأخطار والتهديدات الخارجية والاهتمامات الداخلية وخاصة في أعقاب الغزو العراقي للكويت وسلسلة القلاقل التي تشهدها البحرين نتيجة للتدخلات الخارجية في شئونها الداخلية(٣٠) .

لقد ساعدت النظرة الجماعية تلك تجاه القضايا المختلفة على دفع عملية التعاون بطريقة لم يساعد بها أي شيء آخر .

وفي الواقع فإن الرغبة في تحقيق صيغة جماعية لأمن الخليج تعود إلى الوقت الذي انسحبت فيه بريطانيا من المنطقة عام ١٩٧١ ، وانتهى مؤتمر وزراء خارجية الخليجيين الثمانية الذي عقد في

---

(٢٩) John Duke Anthony, "The Gulf Cooperation Council: A New Framewrk for Policy Co-ordination" In Richard Sindelar III and J.E. Peterson (ed,) OP. cil. p.39.

(٣٠) إن آخر محاولات التدخل الإيرانية في شئون البحرين الداخلية أتت في الصيف الماضي (١٩٩٦) ، حول ذلك انظر ما كتبته جريدة الخليج التي تصدر في الإمارات حول اعترافات المتورطين في المؤامرة الانقلابية ، ٦ يونيو ١٩٩٦ .

مسقط في ديسمبر ١٩٧٦ إلى عدم انسجام كل من العراق وإيران مع الدول الخليجية الست الأخرى ، ولم تثق الأخيرة بجاريها القويين منذ مدة طويلة ، فقد كانت لدى إيران مطالب سيادية على البحرين حتى عام ١٩٧١ ، وكان لدى العراق أطماعها التوسعية تجاه الكويت بالإضافة إلى قيامها بدعم القلاقل في مناطق متفرقة من جنوب الخليج والجزيرة العربية ، وتساورت الشكوك بقوة حول نوايا الشاه السابق بأنه يتبنى خطط هيمنة تجاه دول الخليج الأخرى . وفي مراحل لاحقة تحولت إيران إلى دولة ثورية في المنطقة وحاولت التدخل في شئون جيرانها . ومما يثير الاستغراب أن إيران استخدمت وجود خطر حقيقي رئيسي على أمن الخليج وهو الحرب العراقية ـ الإيرانية لكي تقنع دول الخليج العربية الست بتهيوء الظروف المناسبة لإقامة منطقة أمنية بينها وبين إيران(٣١) .

وعلى أية حال فإن الدول الست تتقاسم فيما بينها الكثير من المظاهر وخاصة التشابه بين أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد احتفظت بعلاقات وطيدة فيما بينها لسنوات طويلة وبعلاقات ثنائية قوية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفي الوقت الذي دفعت فيه الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب تحرير الكويت بوجود المجلس قدما أتت أحداث أخرى لكي توضح الحاجة إلى تعاون ذي مستوى أفضل على صعيد قضايا الأمن الداخلي مما أدى إلى مزيد من التباحث والتخطيط على هذا الصعيد . ومنذ نهاية عام ١٩٨١ أتت مجموعة من المسائل لكي ترسخ بثبات أهمية الصعيد الأمني كأحد أولويات مجلس التعاون ، فجاء الاعتراف بالحاجة إلى التعاون العسكري لأول مرة عن طريق التهديد الذي مارسه اليمن الجنوبي السابق على عمان ، وخلال مؤتمر نوفمبر ١٩٨١ أمر المجلس الأعلى بإرسال لجنة إلى عمان في مهمة لتحديد موقف السلطنة(٣٢) ، وعلى إثر ذلك التقى وزراء الدفاع الستة لأول مرة في يناير ١٩٨٢ لمناقشة تقرير اللجنة والتعاون العسكري . ثم جاءت أحداث متعلقة بالتعاون على صعيد الأمن الداخلي ، وقد تم الدفع بها من قبل القبض على مجموعة شرعت في تنفيذ عملية إنقلابية في البحرين وذلك في ديسمبر ١٩٨١ وتمخض عن ذلك أن التقى وزراء داخلية المجلس في فبراير ١٩٨٢ .

ومنذ اكتشاف محاولة الانقلاب الأولى في البحرين عام ١٩٨١ فإن دول المجلس تتبادل المعلومات الاستخبارية بشكل منتظم ، وقد وقعت خمس من الدول الأعضاء هي السعودية والإمارات وقطر وعمان والبحرين على اتفاقية أمنية عام ١٩٨٢ ، أما الكويت فقد امتنعت عن

---

(٣١) Daniel Pipes and Patrick Clawson. "Ambitious Tran. Troubled Neighbors" Foreign Affairs. Vol.72, No.1, pp. 131-133.

(٣٢) وصلت اللجنة إلى مسقط في ١٤ ديسمبر ١٩٨١ برئاسة الأمين العام المساعد للشئون السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، انظر يوميات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد الثلاثون ، السنة الثامنة (أبريل ١٩٨٢) ص٢٠٧ .

ذلك لمدة طويلة بسبب معارضة مجلس الأمة الكويتي المتكررة لتلك الإتفاقية قبل الغزو ، ولكن بعد التحرير قامت الكويت بالتوقيع عليها أيضا . ومن جانب آخر فقد تم تأسيس قوة عسكرية جماعية صغيرة سميت بدرع الجزيرة وتتكون أساسا من وحدات عسكرية رمزية من الدول الأعضاء ، وتتمركز هذه القوة في قاعدة تقع في منطقة حفر الباطن العسكرية شمال شرق السعودية ، والمهمة المفترضة لهذه القوة هي تلبية النداء الذي توجهه أية دولة من دول المجلس في حالة تعرضها لمخاطر أمنية(٣٣) .

وإلى الآن ، يبدو من الصعب إقامة تنسيق حقيقي لمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية بشكل جماعي مبني على أسس متفق عليها من قبل جميع دول المجلس . ويشير الكثير من الدارسين في هذا المجال وخاصة الغربيين منهم بأن دول المجلس بعيدة عن التمكن من الدفاع عن نفسها ذاتيا حتى على الصعيد الجماعي ، فيقول جون بيترسون بأن السبب في ذلك يعود إلى صغر حجم الكثافة السكانية في دول المجلس وإلى صغر حجم قواتها العسكرية ، وإلى غياب القاعدة الصناعية المتواجدة لدى الدول الإقليمية الأخرى وهي إيران والعراق وإسرائيل ، وفي نفس الوقت فإن عدد أفراد قوات دول مجلس التعاون مجتمعة لا يزيد على ١٥٠ ألف فرد . ويقابل ذلك تواجد ٦٠٠ ,٠٠٠ مقاتل تحت السلاح لدى العراق قبل غزوه الكويت بالإضافة إلى ١ ,٢٥ مليون مقاتل ضمن الحرس الجمهوري والجيش الشعبي . أما إيران فإن لديها ما يزيد على ٥٠٠ ألف مقاتل نظامي تحت السلاح بالإضافة إلى قوات حرس الثورة والقوات شبه العسكرية التي تعد بالملايين . أما إسرائيل فإن لديها جيشا يعتد به يتكون من ١٤٢ ألف مقاتل تحت السلاح بالإضافة إلى ٣٧٠ ألفا في الاحتياط . والأهم من ذلك هو أن المؤسسات العسكرية لدول المجلس تعتبر جديدة بالمقاييس الإقليمية ولم تختبر اختبارا جيدا في حروب طاحنة حقيقية ، وإن ارتفعت معدلات حيازة السلاح في السنوات الأخيرة(٣٤) .

وقد يتوافر قدر من الصحة في المقولة السابقة في إطارها العام ، إلا أن ذلك لا يعني بأن دول المجلس عاجزة تماما عن الاضطلاع بأدوار مهمة في الحفاظ على أمنها ، فالطرح السابق مردود عليه ، ويكفي الإشارة إلى أن إسرائيل ذات الكثافة السكانية التي لا تزيد على الخمسة ملايين

---

(٣٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وثائق مجلس التعاون الخليجي ، قطر : وزارة الإعلام ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٤ .

(٣٤) انظر ذلك الجدول :

The International Institute for Strategic Studies. The Military Balance 1995/1996 London: Brasseys, 1995, pp. 121-150.

وانظر بالتحديد الباب المتعلق بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يغطي جميع دول المنطقة بما في ذلك الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل .

نسمة كانت دائما قادرة على حماية نفسها منذ أن زرعت في العالم العربي ، فلماذا هي غير قادرة ست دول لديها كثافة سكانية إجمالية تقدر فيما بين ١٢ ـ ١٥ مليون نسمة(٣٥) ، وثروة اقتصادية معقولة على حماية نفسها بإمكانياتها الذاتية؟ إن السبب لا يعود إلى عوامل الكثافة السكانية والقدرة الاقتصادية ووجود القاعدة الصناعية وحدها ، إنما إلى أسباب أخرى قد لا يكون هذا المقام هو المناسب للخوض فيها .

ورغم ما يشير إليه النظام الأساسي للمجلس بأن الغرض من إنشائه هو التنسيق في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تخص دول المجلس إلا أن تحقيق ذلك يتطلب أساسا وجود بيئة سياسية يمكن أن ينظر إليها مستقبلا على أنها مستقرة وذلك حتى تصبح مجالات التعاون والتنسيق قابلة للتنفيذ والنجاح ، ورغم محاولة التركيز على القضايا الاقتصادية في بداية قيام المجلس إلا أنه مع تطور الأحداث ، لم يجد المجلس خيارا آخر سوى الاتجاه نحو التركيز بشكل متزايد على القضايا الأمنية . وفي مواجهة تلك المشكلات وتداعياتها على الأوضاع القائمة التي ما برحت حكومات المنطقة وهي تحاول الحفاظ عليها وضع المجلس **خمسة مبادىء أساسية** عملت على توجيه السياسات الأمنية للدول الأعضاء ، ويشير **المبدأ الأول** إلى أنه تم إنشاء المجلس لكي يعمل كمنظمة إقليمية تهدف إلى رفاهية دول وشعوب المنطقة واستقرارها وأمنها وليس لكي تعمل كتكتل عسكري ضد أي قوة إقليمية أو دولية أخرى ، ويهدف **المبدأ الثاني** إلى التوضيح بأن الأمن الجماعي يعتبر هاجسا يربط أعضاء مجلس التعاون بعضهم ببعض ، وبأن أي اعتداء على أي قطر من أقطار المجلس يعتبر اعتداء على الأعضاء الآخرين ، ويشير **المبدأين الثالث والرابع** إلى أنه تم إنشاء المجلس كوسيلة دفاعية ضد القلاقل الداخلية التي تثيرها وتؤازرها جهات خارجية ، وضد القوى الخارجية التي قد تحاول التدخل في شئون الدول الأعضاء ، ويشير **المبدأ الخامس** إلى أن السياسة العسكرية للمجلس لا تنفصل عن المبادىء التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية(٣٦) .

وفي إطار المحافظة على المبادىء الخمسة تلك تم رسم سياسات دفاعية مشتركة في اجتماعات عقدت بين وزراء دفاع الدول الست ورؤساء أركان جيوشها وغير ذلك من لقاءات

---

(٣٥) انظر :
World Population Data School, Washington, D.C.: Population Refernce Bureau, 1993: John R. Weeks. The Demography of Islamic Nations, Pupulation Bulletin. Vol.43,No.4(December 1988).p.8.

(٣٦) أنظر ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في أبوظبي ٢٥ مايو ١٩٨١ ، وإعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية . الفقرتين أولا وثانيا ، دمشق ٦ مارس ١٩٩١ .

بين المسؤولين العسكريين ، ويلتقي وزراء الدفاع مرة واحدة في السنة على الأقل ولكن مساعديهم والمتخصصين الفنيين الذين يعملون تحت إمرتهم يلتقون بشكل متكرر ضمن مسافات زمنية قصيرة لتنفيذ السياسات الدفاعية وتنسيق الاستراتيجيات وإعداد التوصيات ، خاصة في أعقاب الغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها .

ويشير سير الأحداث إلى أن هناك محاولات لإقامة أشكال من التعاون بين دول المجلس على المستوى الثنائي وخاصة في مجال المناورات العسكرية البرية والبحرية ، وفي مناسبات عدة أوضح وزراء دفاع دول المجلس الحاجة إلى تشكيل قوة ردع ذات فعالية أكبر وخاصة في أعقاب كل واحدة من المناورات العسكرية المتعددة التي تقوم بها القوات الإيرانية في الخليج وبشكل متكرر(٣٧) .

الإمكانيات الراهنة للقوات المسلحة وإمكانية التسلح الجماعي:

يمكن وصف الوضع الحالي الذي غدت عليه القوات المسلحة للدول الست بأنه لايزال في طور التشكل والنمو ، فنظرا لمساحة السعودية الواسعة وحجمها الجغرافي الضخم فقد ركزت على تطوير سلاحها ودفاعاتها الجوية ، في الوقت الذي تم فيه تقسيم القوات الأرضية بين الجيش والحرس الوطني . أما القوات المسلحة العمانية فإنها تتشكل أساسا من قوة مدفعية خفيفة بالإضافة إلى وحدات جوية صغيرة تستطيع تقديم مساعدة محدودة خارج الأراضي الإقليمية للسلطنة .

أما القوات المسلحة الكويتية فإنها أكثر صغرا ، ويعتمد جناحها الجوي على طائرات قديمة في الوقت الذي كانت فيه أغلبية طواقم جنودها من بين فئة الأفراد بدون جنسية . وإذا ما استعرضنا حالة قوات الإمارات المسلحة فإن الطبيعة الاتحادية للقطر من حيث وجود مستويات اتحادية وأخرى إقليمية تنعكس على حالة القوات المسلحة أيضا فهي تنقسم إلى مجموعة من القيادات التي يخضع البعض منها للاتحاد مباشرة في الوقت الذي يخضع فيه البعض الآخر للحكومات الإقليمية كل على حدة . أما بالنسبة للبحرين وقطر فإنهما لا تمتلكان قوات مسلحة نظامية بالمعنى المفهوم ، وكل ما لديهما هو قوات حافظة للأمن الداخلي(٣٨) .

ورغم عدم الإعلان عن استراتيجية دفاعية مشتركة إلا أن التوجه العام يوضح السير نحو تكوين خطط طوارىء يتم الاستعانة بها لمواجهة الأخطار الأمنية المحتمل أن تواجهها دول المجلس

---

(٣٧) الخليج ١٧ نوفمبر ١٩٩٦ ، والاتحاد ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ .

(٣٨) "The Military Balance" Op.Cit. pp. 121-150.

مجتمعة وفرادى ، وبالفعل فإن سلسلة لقاءات الشخصيات العسكرية والأمنية الهامة توضح وجود تنسيق لرسم السياسات الدفاعية المشتركة بين دول المجلس . ولاشك بأن حلفاء دول المجلس الغربيين يرحبون بكل خطوة من شأنها تأسيس آليات دفاعية وأمنية مشتركة ذات فعالية فيما يتعلق بإقامة بنية عسكرية تحتية مشتركة وسياسات تسلح مشتركة ، ويعود السبب في ذلك إلى أنه ثبت عمليا من خلال تجارب أولئك الحلفاء بأن القيام بخطوات من ذلك القبيل بنجاح يعتبر أمرا بالغ الصعوبة ، وتعود تلك الصعوبة بشكل أساسي إلى أن تحقيق العمل الجماعي في المسائل العسكرية والأمنية بين أعضاء أي تكتل جماعي يحمل في مضمونه تنازل كل دولة من الأعضاء عن جزء كبير من سيادتها واستقلالها في صالح المجموعة ككل ، الأمر الذي يبدو بأن المرحلة التاريخية الحالية لم تشهد فيه بعد تهيؤ الظروف الخليجية المناسبة لتحقيقه(٣٩) . ويبدو أيضا بأن تنازلا من هذا القبيل لا يزال ظاهرة سياسية لم تتحقق إلى الآن لدى كافة الدول القومية الصغيرة في العالم .

وبالنسبة لظروف دول الخليج الخاصة يبدو بأن تحقيق سياسة تسلح جماعي ستحتاج إلى أن تقوم الدول الست بشراء أسلحتها من مصادر محدودة ، وإلى تنفيذ خطط تدريبية ضيقة المجال على المدى البعيد ، لذلك فإن المجلس قد يقع تحت رحمة مصدري السلاح وموردي خدمات التدريب المحدودين الذين تم التعامل معهم الأمر الذي تحرص دول المجلس على تجنبه في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة . وبالتأكيد فإن ذلك يعتبر جزءا من المشكلة فقط ، فهناك اعتبار آخر يساوي الاعتبارات التي طرحت أعلاه مجتمعة إن لم يكن أهم منها ويتعلق بمقولة إن إقامة علاقة وطيدة مع جهة خارجية على الصعيد العسكري بهذا الشكل القوي سيتولد عنه تفسيرات تشير إلى وجود تحالف أمر واقع De Facto بين المجلس والدول المعنية الأمر الذي قد يثير تعقيدات دولية تطال منطقة العالم العربي وجوارها الجغرافي برمتها . وكما هو الحال بالنسبة لأية مجموعة من الأقطار تواجه بحالة أمنية مشابهة ، فإن مضامين السياسة الخارجية بعيدة المدى لها تأثيرها على التخطيط العسكري الخاص بالمنطقة ، أضف إلى ذلك الشعور الإقليمي العام تجاه التداعيات الخطيرة المحتملة لاتخاذ خطوات غير حكيمة بالنسبة لهذه التجربة المعقدة ذات المضامين المتضادة لدى جميع دول المجلس ، وفي الواقع فإن اعتبارات من هذا القبيل لابد وأن يكون لها اختلافاتها البارزة في وجهات النظر داخل المجلس ، وأن تكون قد أبطأت كثيرا من

---

(٣٩) Yorm Dinstein. "The Legal Lessons of the Gulf War" Austrian Journal of Public and International Law, Vol.48 (1995), pp. 12-15. Anthony Lake: "American Power and American Diplomacy". The Fletcher Forum of world Affairs, Vol.19, No.2 (Summer/Fall 1995. p.91).

التوجه نحو الإجماع حول المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن(٤٠) .

ورغم ذلك فقد بذلت جهود جدية لإيجاد نظام جوي جماعي يعتمد على طائرات الأواكس التي تمتلكها السعودية وعلى القدرات التي يتمتع بها نظام C31 الدفاعي الجوي المرتبط بصواريخ مضادة للطائرات وعلى طائرات اعتراضية .

وعلى أقل تقدير فإن هذه الجهود توفر أساسا جيدا للاتصال المستمر والمباشر بين القادة العسكريين في الدول المختلفة ، ومازالت قضايا من قبيل استيعاب العدد الهائل من الأسلحة المتطورة ، والخليط المعقد لمختلف أنواع الأسلحة التي تأتي من منظومة واسعة من الموردين والقاعدة الصغيرة للقوة البشرية المواطنة ، ومشكلات التدريب الجدية والتنافس الشديد على القوى البشرية المدربة والمؤهلة ، وغياب التمارين القتالية الجدية بالإضافة إلى الاختلاف في النظرة ، وأهداف السياسة بين مؤسسات دفاع الدول الست تعمل في عرقلة وإجهاض محاولات المجلس لخلق قدراته الذاتية للدفاع عن أعضائه(٤١) .

أهم تحديات العلاقات الخارجية لدول المجلس:

آخذين بعين الاعتبار هلامية الشئون الإقليمية لمنطقة الخليج فإن الوضع الاستراتيجي لها مازال في حالة دوران ، وأدت تطورات محدثة من قبيل تناقض الوجود العسكري للولايات المتحدة ودول الغرب الأخرى ، والحالة السياسية غير المستقرة التي تمر بها كل من روسيا وإيران والعراق وباكستان وأفغانستان إلى اهتزاز الاهتمامات الأمنية في المنطقة وإلى الضلوع في ترتيبات جديدة يصعب فك رموزها وفي الوقت الذي سينتج فيه عن التطورات على المستوى العالمي تغيرات في الفعاليات الأمنية لكافة مناطق العالم ، يجب تقدير الحالة الخاصة بكل منطقة وذلك لأسباب موضوعية ومتغيرات تخص كل واحدة منها دون غيرها . ففي مناطق عالم الجنوب تعتبر علاقات القوى العظمى وحدها غير كافية لتحويل حالة الأمن أو تفسيرها وذلك لكون بعض مصادر الخلاف عائدة إلى ، أو مرتبطة بعملية التحديث المستمرة أو بالصراعات التاريخية بين الدول(٤٢) .

لقد كان لانقشاع الحرب الباردة تأثيراتها العديدة على المناطق المختلفة من العالم . ففي منطقة

---

(٤٠) John Duke Anthony, op. cit. p. 57.

(٤١) Herman Frederick Elits, op. cit. pp. 17-22.

(٤٢) Richard Falk, "Normative Initiatives and Demilitarization :A Third System Approach", In Richard Falk,et.al. Toward a just World Order, (Volume1) Boulder,Colorado:Westview Press,1982p.626.

الخليج ربما تتحول الصراعات التي نشأت في أعقاب الحرب الباردة إلى صراعات إقليمية محضة مستقبلا وذلك في حالة سحب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لمظلتهم الأمنية بشكل كامل عنها .

وقد أثر ميزان القوى المتغير أيضا على البيئة الأمنية في الخليج بصورة أخرى ، فقد نشأ عدم تيقن حول التزام الولايات المتحدة الكامل بأمن الخليج وذلك عندما سحبت معظم قواتها من المنطقة ، ويزيد من عدم التيقن هذا أن هناك نقصا متناميا في وجود تصور واضح لماهية أمن الخليج ، وفي عدم وجود إجابات محدودة وشافية على التساؤلات المطروحة حول ذلك الأمن . ويعتبر هذا صحيحا ، بشكل خاص عندما يلاحظ المرء غياب إيضاحات أو تبريرات لعدم وجود شبكة أمنية متكاملة تستطيع التعامل بكفاءة مع القلاقل الإقليمية في الخليج .

ورغم تحسن الأحوال الأمنية نسبيا في المنطقة ، إلا أن أجواء الشك والحذر مازالت سائدة ، ويعود السبب في ذلك إلى وجود احتمالات لظهور بؤر توتر ناتجة عن الخلافات حول الحدود(٤٣) ، وعن علاقات دول مجلس التعاون المتوترة بإيران والعراق(٤٤) . ومع تناقص الوجود العسكري الغربي فإن الصراعات التقليدية بين كافة دول المنطقة ستطفو على السطح ولكن قد يكون ذلك بصورة جديدة ، وعليه فإن انتهاء الحرب الباردة قد يخلق توترات جديدة مستقبلا وذلك ضمن سعي الأقطار المختلفة إلى التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة ، وستبدو المنطقة وكأنها في بحث دائم عن السلام والاستقرار . إن الوضع العالمي الجديد يتسم بأنماط عدة من المحتم أن تجعل جميع دول العالم تعيد التفكير في سياساتها الخارجية تجاه دول المجلس ، وتشمل هذه الأنماط القضايا الآتية :

أولا ، أن نظام القطبية الثنائية العالمي الذي ساد خلال العقود الخمسة التي تلت الحرب العالمية الثانية قد تآكل بحدة بسبب التغيرات المتنامية في ميزان القوى العالمي . **ثانيا** ، تنامي التشتت بالنسبة للقوة العلمية والاقتصادية العالمية بحيث أصبح لها أكثر من قطب عالمي قوي في الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا . **ثالثا** ، تنامي أنماط التوجه نحو الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة والاندماج العالمي ، بالإضافة إلى ظهور مقولات جديدة تتعلق بوجود ثقافة عالمية جديدة . **رابعا** ، التحول السريع في طبيعة الدولة وفي التحديات الجديدة الموجهة إلى الدولة ـ القومية من حيث كونها كيانا سياسيا ـ عسكريا(٤٥) . **خامسا** ، نجاح السوق الحر ونظام المبادرات

---

(٤٣) Patrick Brogan, World Conflicts, London: Bloomsbury, 1992, p. 237, 288, 353-7.

(٤٤) F. Gregory Gause III, "The Illogic of Dual Containment. Foreign Affairs", Vol. 73, No. 2 (Marh/April 1994), p. 60.

(٤٥) Vincent Cable. "The Diminished Nation-State" DEADALUS, Vol.124,No.2 (Spring1995),p. 23.

الفردية على مستوى العالم . **سادسا** ، ظهور أنواع التكنولوجيا المتقدمة والتي فتحت جبهات جديدة للنمو في الوقت الذي أدت فيه أيضا إلى انتشار الرعب عندما استخدمت في نظم التسلح . **سابعا** ، التحول من الجيوبولتيكس إلى الجيوايكونوميكس . **ثامنا** ، معضلة التحالف مع الولايات المتحدة . **تاسعا** ، تحديث القوة العسكرية لدول المجلس . **عاشرا** ، ظهور المشاركة السياسية ، وتصاعد اللامركزية السياسية ، وتزايد عمليات إدخال الديمقراطية في المجتمعات المختلفة الذي أدى إلى خلخلة النسيج البنائي للعديد من تلك المجتمعات(٤٦) .

إن تحليل تلك الأنماط يعتبر ضروريا حتى يمكن التحقق من الاتجاهات المستقبلية لدور القوى العالمية في العوامل المحركة لأمن دول مجلس التعاون ، ولكن يصعب الخوض بالتفصيل في كافة الأنماط المشار إليها وسنكتفي بالتعرض لأكثرها أهمية .

تآكل نظام القطبية الثنائية:

لقد ساهمت العوامل المتعلقة بزيادة التوسع في المسؤوليات والالتزامات الداخلية لكل من الولايات المتحدة وروسيا في تآكل نظام القطبية الثنائية السابق ، ويتزامن مع أفول نجم القطبية الثنائية بروز مراكز قوى جديدة على مدار العالم وخاصة في أوروبا والمنطقة العربية وجوارها الجغرافي ، وعموم آسيا . وعلى مستوى الخليج فإن إيران تعتبر مرشحا أكيدا للعب دور إقليمي هام ، ويمكن الاستفادة بسهولة من الإمكانيات المتوافرة لديها لو شاءت ، فإيران تستطيع لعب دور أكثر حيوية على الصعيد الديبلوماسي في الخليج ، وما لم تذهب إيران قدما في استعداء جيرانها الخليجيين وحلفائهم عن طريق التسلح المبالغ فيه والمناورات الضخمة(٤٧) وإطلاق الدعاية السياسية القوية المتعلقة بتصدير الثورة فإن دورها في المساعدة للبحث عن وسائل لتحقيق الأمن الإقليمي سيكون مرحبا به(٤٨) .

والقوة الرئيسية الأخرى التي سيكون لها تأثير على نسيج الأمن في المنطقة هي الهند ، وتؤكد خططها الرامية إلى تحديث بنيتها التحتية واقتصادها بأنها ترغب في أن يكون لها نصيب في

---

(٤٦) Samuel P. Huntinglon. "The West Unique, Not Universal", Foreign Affairs, Vol.75, No.6 (No-vember/December. 1996) pp. 35-41.

(٤٧) أجرت إيران مناورات ضخمة في مياه الخليج في الربع الأخير من شهر نوفمبر ١٩٩٦ شارك فيها حوالي ١٠ آلاف رجل و١٠٠ قطعة بحرية و٤٠ طائرة مروحية ومقاتلة ، وتمت على سبع مراحل استهدفت استعراض قوة الأسطول الإيراني واستعداده وقدراته الهجومية . انظر حول ذلك الخليج ١٧ نوفمبر ١٩٩٦ ، والاتحاد ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ .

(٤٨) حول النوايا الحسنة لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران ، انظر خطاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في العيد الخامس والعشرين لقيام الاتحاد في الخليج والبيان والاتحاد ، ٣ ديسمبر ١٩٩٦ .

وجود بيئة إقليمية مستقرة . ورغم أن الهند تستطيع لعب دور مهدىء في المنطقة إلا أن تطوير وترقية مستوى أداء إمكانياتها البحرية يثير المخاوف لدى الكثير من جيرانها المباشرين وغير المباشرين بما في ذلك دول مجلس التعاون . ويرى الكثير من المراقبين بأن الهند تستطيع ممارسة النفوذ على التطورات الإقليمية في الخليج(٤٩) . ويعود السبب في ذلك إلى قرب تجارة الهند البحرية من المنطقة .

التحول من الجيوبولتيكس إلى الجيوايكونوميكس:

هناك اعتقادا جديد بأن تصبح الحروب التجارية وليس الصراعات المسلحة هي التي تشكل التهديدات الحقيقية على المنطقة مع منتصف الحقبة الأولى من القرن القادم ، وأن القوة الاقتصادية ستصبح أكثر أهمية وأقل كلفة في الحصول على القوة عوضا عن الحلول العسكرية . ومع تنامي قوة التكتلات الاقتصادية العالمية كالمجموعة الأوروبية ومجموعة التسعة والآسيان ، وحتى مجلس التعاون الخليجي ذاته ، فإن بروز بعد أمني لهذه التكتلات يصبح حتميا ، وفي خضم هذه الجغرافيا الاقتصادية ستحاول الأمم تأكيد نفوذها عبر تدفقات رؤوس الأموال عوضا عن نشر القوات المسلحة(٥٠) .

معضلة التحالف مع الولايات المتحدة:

تتعلق معضلة التحالف مع الولايات المتحدة بمستوى ترتيبات التخطيط والتمركز في منطقة الخليج ، ولكي يتم الاحتفاظ بحضور مرئي في الخليج على الولايات المتحدة أن تعتمد على أقطار مضيفة ، بالإضافة إلى الاتفاقيات العسكرية الحالية بين الولايات المتحدة وجميع دول مجلس التعاون على أنه داعمها المركزي ، مع ربط كل ذلك بالتواجد العسكري للولايات المتحدة في القواعد والجزر المنتشرة على أطراف الجزيرة العربية والمحيط الهندي والأساطيل المتجولة للولايات المتحدة في المحيطين الهندي والهادىء .

وبعد انتهاء مهمة التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق فإنها كانت راغبة في الاحتفاظ بمعاهدات دفاعية ثنائية مع كل دولة من دول الخليج عوضا عن خلق إطار أمني

---

(٤٩) Shekhar Gupto. "India Redefines its Role", Adelphi Paper No.293, London: The International Institute For Strategic Studies, 1995, p. 36.

(٥٠) Noam Chomsky, "After the Cold War: U.S. Middle East Policy" In Phyllis Bennis and Michel Moushabeck, (eds) Beyond the Storm, New York: Olive Branch, 1991, p. 80.

جماعي يشترك فيه أكثر من طرف واحد من دول المجلس ، ونظرا لصعوبة نقل القوات العسكرية للولايات المتحدة إلى المنطقة في زمن قصير من قواعدها في أوروبا والولايات المتحدة وقت الضرورة فإنها ستستمر في الاعتماد على الحصول على تسهيلات عسكرية مباشرة في أقطار كعمان والإمارات والكويت والبحرين ، وعلى الاحتفاظ بمخزون هائل من العتاد في السعودية وقطر . لذلك فإن معضلة التحالف والحاجة إلى الاحتفاظ بوجود قوي لمواجهة الأخطار الآتية من العراق وإيران هي أهم التحديات الضاغطة على السياسات الأمنية للولايات المتحدة في الخليج ، وعلى المدى المنظور فإن البيئة الأمنية في المنطقة ستبقى معتمدة بطرق متعددة على هذا المخرج(٥١) .

تحديث القوات المسلحة:

هناك عملية متسارعة ومستمرة في الخليج لتوسيع وتحديث القوات المسلحة من قبل كافة الدول المطلة عليه ، ربما باستثناء العراق في الوقت الراهن ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن البيئة الأمنية للخليج تمر بحالة تقلبات متواصلة . لذلك فإن أقطار مجلس التعاون تخطط للمستقبل على أساس أسوأ السيناريوهات . وهناك تطورات أكيدة دفعت بهذه المسألة بقوة إلى الأمام كالتسلح الإيراني التقليدي وغير التقليدي الحالي ، والخلافات الحدودية بين دول المجلس ذاته ، وبين أكثر من طرف منها وإيران ، واحتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث ، والمطالب السيادية المتجددة لإيران في البحرين والتدخلات الخارجية في شئون دول المجلس الداخلية(٥٢) .

وهناك أيضا علاقة بين تحديث القوات المسلحة لدول المجلس وبين المصداقية المتناقضة والاعتماد الأكيد على المظلة الاستراتيجية الغربية في المنطقة وبين ظهور الاهتمامات الأمنية الجديدة من قبيل الأخطار الآتية من الجيران الأقوياء على الصعيدين العسكري والاقتصادي ، وحماية خطوط المواصلات البحرية الخاصة بدول المجلس ككتلة اقتصادية واحدة ، فأقطار المنطقة آخذة في توسيع صناعاتها وارتباطاتها الاقتصادية الخاصة بها مع شتى دول العالم مما يحتم عليها الاعتماد المتزايد على نفسها في هذا المجال لتأمين أمنها الخاص . ويعتبر هذا النمط مثيرا بشكل أكبر لعدم الاستقرار لأنه سيؤدي حتما إلى ظهور سباق تسلح غير مسيطر عليه في المنطقة كما هو حادث الآن بالفعل بين دول المجلس وإيران .

---

(٥١) F. Gregory Gause III, op. cit. p. 56.
(٥٢) Daniel Pipes and Patrick Clawson, op. cit. p. 133.

الاحتمالات الكامنة لعدم الاستقرار:

إنه من الخطأ الافتراض بأن نهاية الحرب الباردة وتوقف الحرب العراقية الإيرانية وهزيمة العراق من قبل التحالف الدولي ستؤدي إلى الأمن الإقليمي في المنطقة ، فاندلاع الصراعات المسلحة أمر لايزال قائما رغم أن تلك الصراعات قد تندلع في صورة صراعات إقليمية محضة ، أو حتى ذات طبيعة محلية ، ولازالت هناك عدة مواقع محتملة للتوتر في الخليج وجواره الجغرافي خاصة في الجزء الشرقي منه ، فلابد من التنبه جيدا إلى المخرجات التي نشأت عن الحالة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وخاصة المتاخم منها لإيران ، وتوجد تحذيرات متكررة من نشوب صراعات بين الجمهوريات السوفييتية السابقة وبعضها البعض ، بالإضافة إلى احتمال ظهور حكومات متشددة أيضا في البعض منها(٥٣) الأمر الذي ليس من شأنه تحسين البيئة الأمنية في المنطقة على امتدادها الأوسع .

ويعتبر هذا صحيحا بشكل خاص إذا ما أخذنا في الاعتبار التحديث المستمر للقوات الروسية في المناطق الأخرى غير أوروبا ، وفي الوقت الذي لازالت توجد فيه قدرة لدى روسيا على إظهار القوة ، فإن المشيئة السياسية الحسنة والانشغال بالمسائل الداخلية جمدت في الوقت الراهن على الأقل ظهور احتمال من هذا القبيل . إن التخفيض الهائل الذي قامت به روسيا لأساطيلها في المياه الدافئة يمكن أن يفهم أيضا ضمن محتواه المتعلق بخلق ما يعرف لدى الروس بالبيرديشكا Peredyshka أوإعطاء الذات مجالا أوسع للتنفس والحركة(٥٤) . وعلى ضوء تلك الأنماط المختارة يتوجب علينا طرح تساؤل عن الدور الذي يمكن أن تقوم به مختلف القوى من عظمى وغيرها تجاه دول مجلس التعاون في السنوات القادمة منذ الآن وحتى نهاية العقد الأول من القرن القادم .

أولا : الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون:

تقوم الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة على الرغبة في بقائها أمة حرة ومستقلة مع

---

(٥٣) M. Nazif Shahrani, Islam and the Political Culture of "Scientific Atheism" in Post Soviet Central Asia: Future Predicaments. A Paper Presented at the Russian Litoral Project Conference, Religion and Politics in the former Soviet Union, University of Maryland, College Park, November 1993.- Graham E. Fuller, Central Asia, The New Geoplitics, Santa Monica: Rand, 1992, pp. 81 - 86.

(٥٤) Karen Dawisha and Bruce Parrot, Russia and the New States of Eurasia, New York: Cambridge University Press, 1994. p. 231.

وجود اقتصاد قوي يسير في طريق النمو في عالم خال من التهديد لمصالحها الحيوية(٥٥) ، وفي الوقت الراهن فإن هذه الاستراتيجية الكونية ترجمت في الخليج عن طريق سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق من أجل التأكد من عدم قيامهما بمغامرات جديدة تجاه جيرانهما من دول الخليج الأخرى(٥٦) ، والتأكد من تدفق نفط الخليج من مكامنه إلى أسواق الولايات المتحدة وحلفائها شرقا وغربا عبر الممرات المائية الاستراتيجية ، ومن أن المنطقة ذاتها لا تقع تحت هيمنة قوة إقليمية وحيدة . واقتصاديا فإن الولايات المتحدة تشجع التجارة الحرة بمعنى الوصول إلى النفط الخام والأسواق ، وتدفق الاستثمارات النقدية الخليجية الى اقتصاد الولايات المتحدة(٥٧) ، وفي الوقت نفسه فإنها مستعدة للتدخل العسكري حاليا عند الضرورة ، وأدت البيئة الأمنية المتغيرة إلى أن تصبح أهم اللاعبين الدوليين في المنطقة ، وهنا يجب أن نفترض بأن الحضور العسكري الحالي للولايات المتحدة في المنطقة يتماشى مع مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية كقوة عظمى وحيدة في العالم لها مصالحها على مدار الكون ، وهذه المصالح قد تظهر الولايات المتحدة وقد غدت ضالعة بشكل متزايد في الصراعات المحلية في الوقت الذي تسعى فيه للحصول بشكل أكبر على الامتيازات والنفوذ في مقابل صراعاتها الأوسع مع إيران والعراق(٥٨) .

ورغم محاولة الولايات المتحدة طمأنة حكومات دول المجلس عبر التصريحات التي يطلقها المسؤولون فيها والناطقون باسمها مشيرين فيها إلى سلامة الأوضاع الأمنية إلا أن الحالة ليست كذلك حيث ينظر إلى الولايات المتحدة من قبل الكثيرين من حلفائها وأصدقائها سواء في الخليج أو حتى على مدار العالم على أنها دولة ذات سياسة خارجية غير واضحة وربما حليف مبهم النوايا على المدى الطويل(٥٩) ، ولابد من الاستدراك بأنه بالنسبة لأقطار دول مجلس التعاون الخليجي فقد غير الموقف الصلب الذي اتخذته الإدارة الأمريكية من غزو العراق للكويت

---

(٥٥) Richard N. Gardner, "American Diplomacy and The Quest for World Stability", In David H. Popper, and Walter B. Smith II, (eds) Adapting American Diplomacy the Demands of the 1990s, Washington, D.C.: The American Academy of Diplomacy, 1989., pp. 89-96

(٥٦) فيبي مار ، «الخليج العربي بعدالعاصفة» في فيبي مار ووليم لويس (تحرير) امتطاء النمر ، تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (ترجمة عبدالله جمعة الحاج) ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٩ ، وأنتوني كوردزمان ، القدرات العسكرية الإيرانية ، أبوظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، د .ت ص ١٥٠ .

(٥٧) Noam Chomsky, op. cit. p. 79.

(٥٨) فيبي مار ، «استراتيجيات لحقبة محاطة بالشكوك ، برنامج عمل السياسة الأمريكية» ، في فيبي مار ووليم لويس ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .

(٥٩) Engene McCarthy, A Colony of the world, New York: Hippocrene Books, 1992, 3;11.

خلال فترة رئاسة جورج بوش من تلك النظرة(٦٠) . ولكن ذلك التغير يبقى ضئيلا إذا ما أخذنا في الاعتبار المواقف الأمريكية الداعمة بقوة لإسرائيل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، وتبقى الفكرة الأساسية التي ترسخت منذ قيام إسرائيل ، والتوقعات المحتملة على المدى المنظور لمواقف الولايات المتحدة تجاه قضايا العالم العربي مطبوعة في أذهان الكثيرين . وفي هذا السياق لابد لدول المجلس من تبني منهج أكثر وضوح تجاه الوجود العسكري للولايات المتحدة ، ورغم إمكانية الزعم بأن هذا الوجود سيشهد مزيدا من التخفيض في المستقبل على ضوء استحقاقات السياسة الداخلية للولايات المتحدة ، وعلى ضوء أوضاعها الاقتصادية الصعبة ، إلا أن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة ستنسحب عسكريا من المنطقة بشكل كامل في هذه المرحلة(٦١) .

ويسير يدا بيد مع كل ما سبق قدرة دول مجلس التعاون على التكيف ، فهذا الأمر يعطينا قدرة كبيرة على تبني الخيارات البديلة التي تعتبر أمرا لابد منه في التعامل مع القضايا السياسية كافة سواء كانت داخلية أم خارجية ، وفي مواجهة عمليات التنمية المتسارعة ، ويساعد التكيف أيضا على منع المشكلات قبل أن تستفحل وتصل إلى مستويات كارثية نتيجة للتشبث الجامد بالمواقف ، وعلى أن تتمكن دول المجلس من التوصل إلى تحديد واضح لجوانب القضايا المطروحة أمامها وتقدير الحالات المتعلقة بها وفقا للظروف السائدة مما يؤدي إلى تجنبها اتخاذ مواقف وتبني السياسات بناء على تعريفات ومقولات معدة مسبقا لا يجري تمحيصها بدقة . ونتيجة لذلك فإن سياسة الحياد الإيجابي مثلا والرغبة في إبعاد القوى العظمى عسكريا عن المنطقة ، يجب أن تعطى تفسيرات جديدة(٦٢) ، ويعود السبب في ذلك إلى أنه على ضوء الغزو العراقي للكويت وتداعياته ، وعلى ضوء التطلعات والطموحات الإيرانية اتضح من سير الأحداث الجسام بأن الدول لإقليمية القوية ، وبالتحديد العراق وإيران كانت ولازالت تطرح فكرة إبقاء القوى العظمى بعيدة عن المنطقة حتى تتمكن هي من الاستفراد بدولها الضعيفة عسكريا والقليلة الكثافة سكانيا وإخضاعها لهيمنتها(٦٣) .

---

(٦٠) Jean Edward Smith, George Bush's War, New York: Henry Holt and Company, 1992, p. 12.

(٦١) Gulf States Newsletter. (U.K) Vol.20, No.504 (13 Febraury 1995), p. 8.

(٦٢) هناك الكثير من المواقف والأحداث الدالة على ذلك ، وهناك الكثير من التصريحات والأقوال التي كان قادة ومسؤولو هذه الدول يدلون بها ، فقد كان مفهوم دول المجلس لأمن الخليج هو أن تترك تعيش بأمن واستقرار دون الاستعانة بقوى خارجية ودون تدخل الدول الكبرى أو غيرها بتحديد مصير هذه المنطقة . انظر حول ذلك خطاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أمام المؤتمر الخامس للدول غير المنحازة الذي عقد في كولومبو ـ سيريلانكا (١٧ أغسطس ١٩٧٦) ص ٥ وسلطان بن خليفة آل نهيان ، زايد والعالم المعاصر ، أبوظبي : مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٣ ـ ١٣٥ .

(٦٣) محاضرة عبدالله جمعة الحاج في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، مرجع سابق .

ثانيا: إمكانية التواجد الروسي في الخليج:

في أعقاب محاولة انقلاب أغسطس ١٩٩١ في الاتحاد السوفييتي انهار القطر ككيان سياسي متحد ، وتوضح التطورات التي طرأت منذ ذلك الوقت بأنه سيسمح للجمهوريات المستقلة الاحتفاظ بحرسها الوطني الخاص ، والذي يصل في مجموعه إلى نصف مليون فرد ، والذي يمكن أن يوضع تحت قيادة موحدة في حالة الحرب . ورغم تخفيض القوات المسلحة إلى ما بين مليون ونصف ومليون فرد إلا أن القوات المسلحة قادرة على العمل بطريقة مؤثرة ، ولازالت تشمل جميع الأسلحة النووية(٦٤) . وبغض النظر من سحب روسيا جميع قواتها العاملة في الخارج منذ عام ١٩٩٥ إلا أن قواتها ، وخاصة أساطيلها البحرية والجوية العاملة في الشرق الأقصى أمر لا يمكن إغفاله . . ويبدو أن أولويات السياسة الخارجية الحالية لروسيا هي الحصول على أفضل العروض انطلاقا من وضع يعتبر ضعيفا إلى حد ما مقرونا بعدم الاستقرار الداخلي وعدم التيقن بالإضافة إلى الاحتفاظ بالأهداف التقليدية المتعلقة بالمحافظة على الأمن الروسي والسعي إلى القبول بروسيا من قبل جيرانها على أنها شريك شرعي في الشئون الإقليمية(٦٥) .

وتتوجه السياسة الخارجية الروسية إلى الاحتفاظ ببيئة أمنية خارجية هادئة ، تسهل الأوضاع للاضطلاع بالتنمية الداخلية وإعادة البناء . إن الوظيفة التي تؤديها العسكرية الروسية في هذه المرحلة المشوبة بالتغيير المستمر وعدم التقين هي المحافظة على التماسك الإقليمي للوطن الأم في وجه الانسحابات العسكرية والسياسية المتتالية من الخارج ، وفي وجه عدم الاستقرار الداخلي السائد . ويبقى خطر التدخل الخارجي في روسيا ، هو الشغل الشاغل للعسكرية الروسية في إطار هذا المناخ المضطرب المشوب بعدم التيقن ، وفي الوقت نفسه فإن أهمية الاحتفاظ ببنية عسكرية تحتية يعتد بها يعتبر من أولويات القيادة الروسية الحالية ، فرغم أنها تعاني من مشكلات مالية ربما تكون شديدة ، ومن أنها تعد بالالتزام باستحقاقات معاهدة نزع السلاح وتخفيض أعداد القوات المسلحة ، إلا أن القوات المسلحة الروسية لازالت تضم إلى ترساناتها معدات عسكرية حديثة(٦٦) ، مما يوضح في هذا الإطار أن معنى نزع السلاح لا يعني أكثر من التخلص من المعدات القديمة وإحلال كل ما هو جديد محلها . وعلى نفس الوتيرة فإن نزع السلاح على الجبهة الأوروبية لا يعني شيئا أكثر من تحويل المعدات إلى مسارح جديدة في جنوب شرق روسيا

---

(٦٤) The Military Balance 1995/1996, p. 113.
(٦٥) Karen Dawisha and Bruce Parrot, op. cit, p. 198.
(٦٦) The Military Balance 1995/1996, p. 113-120.

وفي الشرق الأقصى(٦٧) . لذلك فإن الأوضاع المستقبلية للأساطيل الروسية العاملة في المحيطين الهادىء والهندي سيكون لها تأثير عظيم على أمن واستقرار الخليج(٦٨) .

وستستمر روسيا في الاحتفاظ باهتمام متزايد بالخليج ، ومع اختفاء الأيديولوجيا كقوة ذات شأن في التأثير على مبادرات السياسة الخارجية ، فإن روسيا ستصبح أكثر تقليدية تتصرف بشكل أكثر ارتباطا بالحقائق الواقعية والعملية ، وسيتم الاحتفاظ بقوة عسكرية ذات شأن للدفاع عن سلامة الوطن الأم على الأقل إذا لم يكن لدعم مبادرات السياسة الخارجية الأخرى غير العسكرية تجاه دول المجلس بشكل أكثر وضوحا رغم أن روسيا تعاني نقصا شديدا أيضا في هذا الجانب .

ثالثا: الهند كقوة كبرى في المحيط الهندي:

تعتبر الهند من أقوى الدول عسكريا في منطقة جنوب آسيا ، فهي أكبر الأقطار في المنطقة من حيث المساحة والسكان ومتوسط الدخل القومي والإنتاج الصناعي ، وأكسبها تفجيرها لقنبلتها النووية عام ١٩٧٤ عضوية جزئية في النادي الذري ، وهي تمتلك رابع جيش في العالم من حيث العدد ، ومقارنة بجيرانها فإن الهند تمتلك أيضا أكثر ترسانات الأسلحة تطورا في المنطقة(٦٩) . وأكثر الأمور إثارة للقلق والتي تعتبر عاكسا ودليلا على التطلعات العسكرية الهندية الخارجية هو ما تقوم به الهند من بناء لأسطولها الحربي . وأدت مسائل من قبيل حيازة الطائرات العسكرية بعيدة المدى ، والغواصة التي تعمل بالطاقة النووية إلى جعل الهند تحتل أحد الأمكنة القيادية في منطقة المحيط الهندي ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الهند تعتبر واحدة من أكبر بلدان العالم الثالث المالكة لمراكز البحوث العسكرية والصناعية (٧٠) . وليس هناك شك في أن الهند قوة إقليمية عظمى في المنطقة ، ولكن هناك شكوك فيما إذا كانت ستكون قادرة على أن تصبح ذات تأثير ملحوظ على شئون منطقة الخليج على المدى المنظور ، ويعود ذلك أساسا إلى التفكك السياسي والاجتماعي الداخلي ، وإلى الضعف الاقتصادي الهندي . وبغض النظر عن ذلك فإن هناك تساؤلات وشكوك تثا رحول الدور الذي يمكن للهند أن تلعبه خارج حدودها الإقليمية وحول

---

(٦٧) Michael Mandelbaurn, "Cuop De Grace: The End of the Soviet Union" Foreign Affairs, Vol.71, No.1, (1992), p.175.

(٦٨) William F. Perry. "Defence in an Age of Hope", Foreign Affairs, Vol.75, No.6 (November/December 1996), p. 71.

(٦٩) Shekhar Cupta, op. cit, pp. 34-36.

(٧٠) Jagdish Vibhakar, Afro-Asia Security and Indian Ocean, New Delhi: Sterling Publishing, 1974, p. 12. Anthony Harrigan, Security Interests in the Persian Gulf and Westren Indian Ocean, In. Patrick Wall. The Indian Ocean and the Threat to the West, London: Stacey International, 1975, p. 23-25.

قدراتها البحرية والجوية على المدى الطويل . وبالتأكيد فإن هناك اهتمامات لدى دول مجلس التعاون حول تزايد قوة الهند العسكرية . ويعود ذلك جزئيا إلى قرب الهند الجغرافي من الخليج . ولكن في المحصلة النهائية يوجد شك لدى دول المجلس جميعها في قدرة الهند على القيام بنشر قواتها العسكرية في داخل الخليج العربي طالما بقيت مثقلة بمشكلاتها الداخلية من سياسية واقتصادية واجتماعية(٧١) ، فيوجد فرق بين وجود الطموحات وبين القدرة على تحقيقها . وتبقى الهند ودورها في المنطقة لغزا محيرا لا يمكن الإجابة عنه بسهولة في هذه المرحلة ، وما يمكن قوله هو إنه ليس من المعقول أن تبقى كقوة إقليمية قابعة ضمن حدودها الجغرافية فقط ، فكما أشرنا أصبحت الهند حقيقة واقعة كقوة عسكرية إقليمية جبارة ، ولكن يبقى السؤال المهم المتعلق برغبة الهند ذاتها في التوسع خارج نطاق حدودها الإقليمية الحالية(٧٢) ، فإن تواجدت تلك الرغبة فستبقى أسئلة أخرى مرتبطة بذلك ، فمتى سيحدث ذلك التوسع ؟ وفي أي صيغة؟ وهل هي عسكرية أم اقتصادية؟ وإلى أي مدى سيحدث ذلك التوسع ؟

رابعا: إيران ودول مجلس التعاون:

ترى إيران بأن مصالحها المباشرة في الخليج تتطلب منها أن تبقى أعينها مفتوحة على نفوذ الولايات المتحدة المتزايد الذي يتم على حسابها في الوقت الراهن ، ويبدو بأن إيران تشعر بأنه في الوقت الذي تقلص فيه النفوذ السياسي والعسكري البريطاني فإن الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من ذلك واغتنمت الفرص التي أتيحت لها . وكجزء من رغبة إيران كسب ما يمكن كسبه من أصدقاء في الخليج فإن سلوكها الرسمي ، تجاه دول المجلس على الأقل يفترض أن يكون بعيدا عن ارتكاب الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها إيران وإلى الآن تجاه هذه الدول . وعلى ضوء التدخلات الإيرانية في شئون دول المجلس ونواياها في تصدير الثورة إلى جيرانها ، فإن دول المجلس تستطيع أن تنتهج مستقبلا نهجا سياسيا يمكنها من خلاله احتواء تلك التدخلات والنوايا وخاصة أن حلفاء دول المجلس يرمون بثقلهم الآن للحد من تطلعات التوسع وتصدير الثورة الإيرانية(٧٣) .

ولا يبدو بأن محدودية الخيارات الإيرانية والتطورات الداخلية الجارية فيها تمر دون أن

(٧١) James Manor, "Collective Conflict in India", Conflict Studies, No.212 (June 1988), Centre for Security and Conflicts Studies, London. pp. 1 - 20.

(٧٢) Ajay N. Jha "India's Relation with the Gulf Countries: Issues and Responses", in B. Sen Gubra, (ed.) The Persian Gulf and South Asia, New Delhi: South Asian Publishers, 1987, p. 154.

(٧٣) Eric Hooglund, "Iran and Arab Countries" The Beirut Review, No.7 (Spring 1994), pp. 33 - 35.

تلاحظها دول المجلس ، فيلاحظ مثلا بأن الحالة قد تغيرت بالنسبة لدولة الإمارات ، فهناك شعور قوي بالثقة في النفس بعد مرور خمسة وعشرين عاما على قيام التجربة الاتحادية التي حققت إنجازات مشهودة(٧٤) ، ولا يبدو أن الإمارات تتردد كالسابق في الحديث المباشر مع إيران حول مسائل الحدود المائية المشتركة وخاصة بالنسبة لقضية جزر الإمارات الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١ . وتقف قضية الجزر المحتلة لكي تلعب دورا مؤثرا في علاقات دول المجلس مع إيران رغم التشدد الإيراني المطلق حولها ، فالمجلس لا يبدو يائسا من اعتدال المواقف الإيرانية تجاهها وخاصة بالنسبة لجزيرة أبوموسى . وفي الوقت نفسه فإن دول المجلس تقف موقفا مؤيدا للإمارات ، وتشعر بأن لدى الإمارات كل مبررات النجاح الديبلوماسية والسياسية والقانونية لكسب القضية ، ولكن يبدو بأن دول المجلس حذرة أيضا في التعامل مع هذه القضية بهدف عدم السماح للمسألة لكي تلقي بظلالها على المصالح الطويلة الأمد لدول المجلس مع إيران ، فالإمارات ذاتها تتبادل مع إيران مصالح واسعة وخاصة على الصعيد الاقتصادي(٧٥) .

ومن جانب آخر ترى دول المجلس مجتمعة بأنه لا توجد صعوبات جمة حقيقة في تعاملها مع النظام القائم في إيران وخاصة إذا كف عن التدخل في شئونها وأوقف تطلعاته الهادفة إلى تصدير الثورة . ولا يبدو أن هناك تفاهما بين إيران ودول المجلس سواء على المستوى الثنائي أو المستوى الجماعي ، ويعود السبب في ذلك إلى أن إيران ذاتها تبدو غير مستعدة لكي تتفهم أهمية دول المجلس بالنسبة لها وأن ما يهم فعلا هو أن تلتفت إلى تحقيق مصالحها في حدود الإمكانيات المتاحة في الوقت الراهن وليس إلى ما تطمح في تحقيقه على أسس أيديولوجية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن إيران تبدو أيضا غير مستعدة لكي تتريث إزاء توسيع ضغوطها على دول المجلس في سياق محاولاتها الرامية إلى الحد من نفوذ الولايات المتحدة وإلى زيادة نفوذها الخاص(٧٦) . وفي الواقع فإن الوقت الذي يمكن أن يحدث عنده ذلك التريث وإعادة النظر يعتبر من المسائل التي يصعب التنبؤ بها في الوقت الراهن . وإجمالا فإنه بغض النظر عن طبيعة المشكلات المتعلقة بذلك وعلى المدى الطويل ، فإن على دول المجلس أن تتعلم كيف تتعايش مع

---

(٧٤) يصادف الثاني من ديسمبر من كل عام الذكرى السنوية لقيام اتحاد دولة الإمارات ، وقد احتفلت الدولة بيوبيلها الفضي في الثاني من ديسمبر عام ١٩٩٦ .

(٧٥) John Duke Anthony, "Iran in GCC Dynamics", Middle East Policy, Vol.2, No.3 (1993), p. 107.

(٧٦) Daniel Pipes and Patrick Clawson. op. cit. pp. 131 - 134; Eric Hooglund. op. cit. p. 25.

إيران وذلك لأن إيران قوة إقليمية في المنطقة وتقع جغرافيا ضمنها وليس هناك من يستطيع أن يغير من حقائق الجغرافيا تلك شيئا ، وفي الوقت نفسه فإن على إيران أن تتعلم كيف تتعايش مع دول المجلس لأن هناك الكثير من المصالح الحيوية التي تستطيع أن تحققها معها ومن خلالها(٧٧) .

واستطرادا لما سبق فإنه ليس من الواضح ما هو تفكير أعضاء النخبة الدينية الحاكمة في إيران تجاه علاقات بلادهم الخارجية مع دول المجلس ، وحول الدور الذي يرون بأنها تستطيع أن تلعبه في المنطقة ، فخارج المحاولات المتركزة على إمكانية تصدير الثورة والتوسع في أراضي دول المجلس والتدخل في شئونها الداخلية التي باء معظمها بالفشل حتى الآن لا تبدو المواقف والطروحات تجاه دول المجلس واضحة بل هي غامضة ومتناقضة ولا يبدو بأنها تعتمد على سياسة خارجية محددة ، وربما تحتاج تلك النخبة إلى «بروسترويكا» إيرانية تتعلق بإعادة التفكير تجاه القضايا المختلفة ، فلم تعد قضية من قبيل تصدير الثورة إلى دول المجلس ذات أهمية ويحسب لها حساب من قبل دوله وشعوبه كما كان الأمر في السابق عند بدايتها ، ولم تعد إمكانية التوسع الإقليمي على حساب دول المجلس سهلة على المدى القريب على الأقل(٧٨) . إن ما تخسره إيران حاليا جراء سياساتها نحو دول المجلس مجتمعة وفرادى ، وانعكاسات تلك السياسات على المستقبل كبيرة ، وفي الواقع فإن إيران تستطيع إعادة التفكير في هذه السياسات والوصول إلى حقيقة أنه توجد الكثير من المصالح التي يمكنها تحقيقها من خلال وجود علاقات سوية مستقبلا مع دول المجلس عوضا عن وجود علاقات فاترة وتهيجات مستمرة ، وخاصة على الصعيد الاقتصادي حيث إن الاقتصاد الإيراني لا يحسد الآن على الحالة الصعبة التي يمر بها(٧٩) .

ومن جانب آخر فقد أدى انشغال إيران بالتدخل في شئون جيرانها من عرب وأفغانيين وأذربيجانيين وغيرهم من الشعوب المحيطة بإيران إلى تحميل الاقتصاد الإيراني والموارد الإيرانية أعباء إضافية لا طاقة له بتحملها ، أضف إلى ذلك عملية التسلح الواسعة النطاق التي تضطلع بها الحكومة الإيرانية منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية ، لقد أدى استخدام الموارد النادرة بتلك الطريقة التي تبدد الجهود التي يبذلها القطر تجاه التنمية الداخلية بشتى أبعادها . ونتيجة لذلك فإن هناك فرصة لدى إيران لكي تستفيد من جيرانها الخليجيين في حل جزء من مشكلاتها الاقتصادية

---

(٧٧) William Rugh, "The Foreign Policy of the United Arab Emirates", Middle East Journal, Vol.50, No.1 (Winter 1996), P.60.

(٧٨) Seyed Sadrodin Moosavi, "US Policy in the Persian Gulf and Emerging World Order", International Studies, Vol.31, NO.3 (1994), p. 322.

(٧٩) Hooshing Amerahmadi, Revolution and Economic Transition, Albany: State University of New York Press, 1990, p. 133, 235, 274, 291, 300.

عن طريق تطبيع العلاقات معهم وجذب استثماراتهم إلى غير ذلك من الوسائل السياسية والاقتصادية المتاحة . فلو شاءت إيران وعملت في هذا الاتجاه فإن المستقبل حافل بالمؤشرات الواعدة التي ستؤدي إلى الأمن والاستقرار . وتشير جل تلك المؤشرات إلى أن رفاهية المنطقة وتقدمها سيتحدد بشكل واسع عن طريق قدرة دولها على تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخلق المزيد من الفرص للشعوب(٨٠) ، وهنا فإنه تتواجد لدى دول المجلس الكثير من القدرات للعب أدوار مؤثرة في هذا السياق .

خامسا: العراق ودول مجلس التعاون:

لم يثمر عقد كامل أو نيف من التأييد والدعم السخي من قبل دول مجلس التعاون وشعوبها للنظام العراقي خلال حربه الضروس ضد إيران سوى الإجحاف حيث قام ذلك النظام بغزو الكويت وحاول ضمها قسرا إلى أراضيه ثم هدد الأخريات بمصير مشابه ، وبسبب الإحباط الذي ألم بحكومات وشعوب المجلس من معاملة بعض العرب الآخرين لهم في أثناء المحنة التي تعرضت لها الكويت وشعبها اتجه أصحاب مجلس التعاون إلى طلب الحماية من الولايات المتحدة التي لم يدر في خلدهم بأنهم سيجبرون على اللجوء إليها بهذه الطريقة في يوم من الأيام . وربما يشكل الوضع الذي تسبب فيه النظام العراقي للكويت مثالا متطرفا لأسباب موجة الغضب العارم التي ألمت بحكومات وشعوب المجلس ، فرغم التردد الذي أبدوه في قبول تواجد الولايات المتحدة العسكري على أراضيهم إلا أن الظروف أجبرتهم على أن يصبحوا من الناحية العملية محميات أمر واقع De Facto ، ويقعون تحت مظلة الولايات المتحدة الأمنية . فلو غابت هذه المنطقة فإن دول مجلس التعاون الست ستبقى مهددة بشكل دائم من قبل جاريها الكبيرين العراق وإيران بالإضافة إلى اليمن لو تهيأت لها الظروف المناسبة . فمنذ أن خرجت بريطانيا من المنطقة تظهر كل من العراق وإيران أطماعا توسعية في أراضي جيرانها ، وتدرك دول مجلس التعاون هذه الحقيقة تماما وإن كانت لا ترغب في مناقشتها والتصريح بها ، وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي في دفعهم مجبرين إلى السماح بنزول مئات الآلاف من قوات الولايات المتحدة وحلفائها على أراضيهم في أعقاب الغزو العراقي للكويت(٨١) .

---

(٨٠) انظر خطاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في العيد الوطني الخامس والعشرين ، الخليج ٣ ديسمبر ١٩٩٦ .

(٨١) حمد المرزوقي ، لكي لا تختلط الأوراق ، رؤية خليجية حول أزمة الخليج ، بيروت ولندن ، دار الساقي ، ١٩٩١ ، ص ص ٣٦ ـ ٤٢ .

ويطرح البعض بأن خطر النظام العراقي الحالي على دول المجلس قد زال بعد تحرير الكويت(٨٢) ، وهذه مقولة قابلة للجدل ، فأحد أهم المعضلات الرئيسية الهامة التي تواجهها دول المجلس تجاه النظام العراقي الآن هي أن خطره العسكري سيبقى قائما لمدة طويلة ، فمع تواجد نظام سياسي مغامر يحكم القطر ، ومع حقائق الجغرافيا من حيث إن العراق يقع ضمن منطقة الخليج ولن يخرج منها أبدا ، فإن الخطر سيبقى واردا في أية لحظة ، لذلك فإن على دول المجلس أن تقرر مجتمعة بأن من مصلحتها على المدى البعيد أن تستثمر الوقت والموارد والطاقات لكي تؤمن بقاءها المستمر كدول قوية سواء لمواجهة النظام العراقي أو الإيراني أو غيرها من الأطراف الطامعة في أراضيها وخيراتها . وهذه أمور لم تحدث بشكل كاف حتى الآن ، فعندما انتهت حرب تحرير الكويت بدت المنطقة وكأنها كما كانت قبل أن ينفذ النظام العراقي غزوه . ودلت الكثير من التحركات والأحداث على أنه لا يوجد إجماع في المنطقة على الرغبة في تغيير السياسات طويلة المدى بشكل جذري ، وتبني مواقف جديدة حيال قضايا كثيرة كأمن الخليج(٨٣) ، والمواقف من العراق وإيران على المدى البعيد ، ومن نواياهما تجاه دول المجلس .

لقد كان الفرق الوحيد هو تحطيم جزء من الآلة العسكرية العراقية الضخمة التي تم بناؤها مما كان يشير إلى تجميد مؤقت لخطر النظام العراقي على دول المجلس . ففي تلك الفترة تم تدمير أسلحة عراقية تقدر قيمتها ببلايين الدولارات ، وتناقص تماسك الجيش العراقي والسيطرة القيادية فيه ، وتناقص مستوى عملياته اللوجستية ومستوى الالتزام الخلقي العسكري لأفراده ، وتناقصت قوة وانتظام نخبة الجيش العراقي وهو الحرس الجمهوري الذي يتكون من ثمانية ألوية . ولكن العراق يمتلك جيشا ضخما مجهزا بمعدات ذات قيمة عسكرية عالية صالحة جدا لحفظ الأمن الداخلي وقادرة على تشكيل تهديد خطير لقطر صغير الحجم كالكويت . فالعراق لازال يمتلك ما بين ٢٥ إلى ٢٧ لواء تتكون من ٣٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف فرد وذلك بالإضافة إلى الاحتياط والجيش الشعبي ، وما تم تدميره يعتبر جزءا مما لدى العراق من قوة حقيقية ، فمن بين ٨٠٠ طائرة عسكرية كان يمتلكها العراق قبل الحرب تم تدمير ١٦٠ طائرة هيلوكوبتر فقط بالإضافة إلى ١٠٠ طائرة من الأنواع الأخرى ، ولجأت ١٢٠ طائرةمن أفضل طائراته إلى إيران التي صادرتها فيما بعد ، وأغلب تلك الطائرات من طراز سوخوي الروسية ، ولايزال العراق

---

(٨٢) Roger Owen, "Making Sense of an Earthquake: The Middle East After the Gulf War" in Victoria Brittain (ed.) The Gulf Between Us, The Gulf War and Beyond, London: Virago Press, 1991, p. 178.

(٨٣) إبراهيم نافع ،الفتنة الكبرى ،عاصفة الخليج ،القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ،(الطبعة الثانية) ١٩٩٣ ، ص ٣٢١ ـ ٣٢٣ .

يمتلك أعدادا هائلة من الدبابات والعربات المدرعة والمدفعية . وهي أعداد فاقت كثيرا التقديرات التي أوردتها المصادر الغربية الرسمية بعد انتهاء الحرب . ورغم أن العراق فقد معظم راجمات صواريخ سكود Scud التي يمتلكها إلا أنه يمكن توفير بدائل لها من نفس النوع بسرعة ، وهناك تقديرات بأنه لايزال يحتفظ بمائة صاروخ مخبأة على الأقل لأن الصواريخ صغيرة الحجم ويمكن إخفاؤها بسهولة ، وتشير المصادر الغربية إلى أنه لازال يحتفظ بالبعض من مخزونات الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها ، ولازالت لجنة الأمم المتحدة العاملة على نزع الأسلحة العراقية غير التقليدية غير قادرة على معرفة ما الذي حدث للمواد التي يمكن استخدامها لإنتاج الأسلحة النووية(٨٤) .

وجاء الدليل على استمرار قدرة النظام العراقي على استخدام قوته العسكرية ضد جيرانه من أعضاء دول مجلس التعاون بفعالية ، وخاصة الكويت ، بعد أربعة أعوام من انتهاء حرب تحرير الكويت ، ففي اكتوبر ١٩٩٤ كشفت المصادر الرسمية في الولايات المتحدة عن أن لوائين من ألوية الحرس الجمهوري العراقي ، وهو نخبة الجيش العراقي ، قد تحركت نحو الجنوب مقتربة من الحدود الكويتية(٨٥) ، وجاءت تلك الأنباء بعد أن تمت مراقبة ورصد التحركات العراقية لعدة أيام وذلك في الفترة نفسها التي كان فيها طارق عزيز يتأهب لإلقاء خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وتم استنفار القوات الكويتية ، وحشدت على الحدود مع العراق ، وجاء رد فعل الولايات المتحدة سريعا أيضا حيث قامت بإرسال عدة أسراب من الطائرات المقاتلة إلى قواعد في السعودية ، ووصلت قوات الولايات المتحدة الأرضية إلى الكويت يوم ١٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، وتم تسليحها من المخزون الحربي الضخم الذي تحتفظ به الولايات المتحدة في عدة دول من أعضاء المجلس من بينها الكويت ، وقامت بريطانيا أيضا بإرسال مجموعة من وحداتها البحرية المزودة بالمدفعية وست طائرات تورنيدو Tornado إضافية من فئة GR-IFGA إلى الكويت مباشرة(٨٦) .

وتكونت تعزيزات الولايات المتحدة من ١٢ ألف من القوات الأرضية مع كتيبتين من اللواء الآلي الرابع والعشرين وذلك في الوقت نفسه الذي تأهبت فيه قوة الأسطول البحري للولايات المتحدة (المارينز) للنزول إلى الكويت ولكنها لم تفعل ذلك رغم أن حاملة الطائرات واشنطن

---

(٨٤) Eliane Sciolino, The Outlaw State, New York: John Wiley and Sons, 1991, p. 263.

(٨٥) لقد أوردت الصحافة الخليجية والغربية تلك الأنباء على صدر صفحاتها الأولى وخصصت لها العديد من الصفحات التي تناولتها بالتحليل ، انظر على سبيل المثال الخليج من ٦ أكتوبر ١٩٩٤ إلى ١٥ أكتوبر ١٩٩٤ .

(٨٦) The Military Balance 1995/1996, op. cit. p. 122.

ترافقها ٥٠ طائرة هجومية بالإضافة إلى صهاريج الوقود الطائرة وطائرات النقل كانت قد هرعت إلى شواطىء الكويت ، وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا بإرسال قوات بحرية وأرضية إلى الكويت . وفي ١٢ أكتوبر تم سحب القوات العراقية شمالا ، ورغم استمرار تدفق تعزيزات الحلفاء إلا أن المشكلة كانت قد انتهت . وتبنت الولايات المتحدة تمرير قرار لمجلس الأمن الدولي يمنع النظام العراقي من حشد قواته مستقبلا باتجاه حدود الكويت ، ولكن الولايات المتحدة تراجعت عن المناداة بإنشاء منطقة منزوعة من الأسلحة الثقيلة في جنوب العراق . وفي ١٥ أكتوبر تبنى مجلس الأمن الدولي القرار ٩٤٩ الذي شجب التصرف العراقي ، ولكنه حذر فقط من التداعيات الخطيرة لو أن التصرفات العراقية تكررت(٨٧) .

وبعد خمسة أيام حذرت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سابقا ووزيرة الخارجية حاليا مادلين أولبرايت العراق من أن الوحدات التي كانت متمركزة شمال خط العرض ٣٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤ لا يمكن لها أن تتحرك بعد الآن إلى جنوب ذلك الخط مطلقا . وفي نفس الإطار فإن مجلس الأمن الدولي صوت ضد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق على أساس أن النظام العراقي لم يقم بالكشف الكامل عن تفاصيل برنامج أسلحته البيولوجية ، وبأنه لايزال يحتفظ لديه بأسرى من المدنيين الكويتيين ، وبأنه لم يقم بإعادة معظم ما تهبه من الممتلكات المدنية والعسكرية الكويتية . وفي ذلك الوقت كان النظام العراقي قد اعترف بأنه أنتج غازات الأعصاب من فئة بوتوليزم والتراكس BW ، وبأنه سيقوم بتسليم ٥٣٠ صفحة من الوثائق إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمراقبة ونزع الأسلحة العراقية غير التقليدية والصواريخ توضح تفاصيل برامجها المذكورة(٨٨) .

وربما يمكن القول بأن التحركات العراقية تلك لم تكن جدية بالنسبة للقدرة على غزو الكويت مرة أخرى بالطريقة نفسها التي حدثت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، ولكنها تبقى تهديدا . وقد فسرتها الكثير من المصادر آنذاك بأنها كانت عاكسا لصعوبة الأوضاع السياسية العراقية الداخلية . وقد يكون هذا الطرح صحيحا ، فعن طريق مراقبة الأوضاع العراقية الداخلية يلاحظ بأن النظام العراقي يحاول الخروج من مأزقه بشتى الطرق المتاحة ومن ضمنها التحركات العسكرية في شتى الاتجاهات . وقد انصبت أكثر جهود العراق على رفع العقوبات الاقتصادية عن القطر ، وقد شملت تلك الجهود في الآونة الأخيرة إطلاق سراح اثنين من المحتجزين من

---

(٨٧) الوطن (الكويت) ١٦ أكتوبر ١٩٩٤ ، الخليج ١٦ أكتوبر ١٩٩٤ ، والاتحاد ١٦ أكتوبر ١٩٩٤ .

(٨٨) The Military Balance 1995/1996, op. cit. p. 122.

مواطني الولايات المتحدة الذين عبروا الحدود العراقية من الكويت عن طريق الخطأ ، والكشف عن معلومات حول برامج التسلح العراقي غير التقليدي الخاص بالأسلحة الكيميائية ، والمرسوم الرئاسي الذي صدر حول إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين العراقيين ، وإلغاء جميع التهم الموجهة إلى المعارضين العراقيين الذين يعيشون في الخارج ، والحملة الدبلوماسية المكثفة التي قام بها النظام العراقي من أجل العودة إلى العالم العربي سياسيا(٨٩) .

وهناك العديد من الأنباء والتقارير التي ترد من العراق حول محاولات التمرد غير الناجحة في صفوف الجيش العراقي ، وقد دل هروب اثنين من أقرباء الرئيس العراقي في ١٠ أغسطس ١٩٩٥ إلى الأردن على وجود تصدعات خطيرة في داخل النظام السياسي الحاكم ، فأحد الهاربين كان رئيسا لمؤسسة الصناعات العسكرية العراقية . وتتوالى محاولات الاغتيال للرئيس العراقي ولأقربائه وأركان نظامه ، وكان آخر تلك المحاولات هي التي تعرض لها ابنه الأكبر في ١٢ ديسمبر ١٩٩٦ حين أطلقت عليه النار وهو يقود سيارته الخاصة في وسط بغداد ، وأصيب بجروح وصفت بأنها طفيفة(٩٠) . والخطورة التي قد تنعكس على دول المجلس من تفاقم الأوضاع الداخلية العراقية هي أن النظام العراقي قد يبحث لنفسه عن متنفس يخفف من تلك الأوضاع عن طريق البحث عن أعداء خارجيين يسلط سهامه عليهم مشعلا الشارع العراقي بذلك عن همومه الداخلية وموجها انتباهه إلى الخارج ، وإن كان ذلك يعد من الأمور الصعبة في الوقت الراهن إلا أنه يبقى احتمالا واردا .

وخطورة النظام العراقي على دول المجلس لا تنحصر في الممارسات العسكرية الآنية التي قد يمارسها هذا النظام لو أتيحت له الفرصة ، إنما تنسحب أيضا على نظرة النظام العراقي الأساسية إلى شرعية وجود دول المجلس بشكلها الحالي ، فهو ينظر إليها ، وبكل جدية ، على أنها دول ذات حدود «مصطنعة» كما يدعي ، وتشير الممارسات التي قام بها والتبريرات التي أوردها والتصريحات التي أدلى بها الكثير من مسؤوليه إلى أنه ينظر إلى دول المجلس على أنها دول شبه إقطاعية وعلى أنها مصطنعة بحيث إنه لا يوجد لها حق في البقاء مستقلة(٩١) . وأورد النظام العراقي ضمن ما أورد من تبريرات وجعلها مركزية في طروحاته الطريقة التي قامت بها بريطانيا برسم الحدود بين دول المجلس وأقامت من خلالها هذه الدول ، وهذه حقيقة لا يمكن نكرانها ،

---

(٨٩) المرجع السابق .

(٩٠) الخليج ـ ١٣ ديسمبر ١٩٩٦ .

(٩١) Michael Palmer, Gurdianse of the Gulf, New York: The Free Press, 1992, p. 246.

فقد كان لبريطانيا الدور الأعظم في رسم الحدود الحالية بين دول مجلس التعاون الست وبينها وبين جيرانها الشماليين والجنوبيين(٩٢) ، ولكن لا يجب أن يفوت على النظام العراقي بأن أقصر الدول «المصطنعة» في الخليج عمرا هي العراق ذاته وليس دول المجلس جميعا ، فالأسر الحاكمة في دول المجلس موجودة بشكلها الحالي منذ أمد طويل يصل إلى خمسة بل ستة قرون لدى البعض كالقواسم في الشارقة ورأس الخيمة(٩٣) ، وآل نهيان في أبوظبي ، وهذا تاريخ موغل في عمر الزمن قبل أن يظهر العراق بشكله الحالي بقرون طويلة . وفي الواقع تعتبر نظرة النظام العراقي هذه إلى دول المجلس نظرة فيها الكثير من التجني وذلك لأن جميع الحدود السياسية التي عرفتها البشرية في تاريخها الطويل ، بما في ذلك حدود العراق ذاته ، هي حدود مصطنعة في الأساس . ويشمل ذلك الحدود التي تعتبر حدودا طبيعية كالأنهار والجبال والبحار ، فالبشر أنفسهم هم الذين عينوها على أنها حدود سياسية تفصل بين الدول(٩٤) وإن كانت قد فصلت في إطار تسميتها كحدود سياسية بين الكثير من الشعوب التي تعتبر ذات أصول أثنية واحدة ، وما على المرء إلا أن يتمعن في الأوضاع الحالية لكثير من أمم الأرض التي تضمها دول ـ قومية خاصة بها حتى يكتشف هذه الحقيقة .

ومن نافلة القول بأنه خلال الخمسين سنة الماضية أو نيف ، فإن دول مجلس التعاون تعتبر وبكل المقاييس أكثر استقرارا من جميع أقرانها من دول عالم الجنوب في القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية بما في ذلك المنطقة العربية وجوارها الجغرافي . وفي الوقت الذي لا تتبنى فيه دول المجلس أنماطا من الحكم قائمة على الأفكار الغربية الديمقراطية ، إلا أنها بعيدة عن اتباع وممارسة سياسات شمولية ، فعلى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعلى الصعيد المتعلق بتحقيق دولة الرفاه Welfare State ينظر الكثر من المحللين السياسيين والمؤرخين العالميين إلى دول مجلس التعاون الخليجي على أنها أفضل كثيرا من جميع دول عالم الجنوب ، وحتى إن البعض منهم ينظر إليها على أنها أفضل بكثير من العديد من دول الشمال وخاصة تلك الواقعة في أوروبا بشرقها وغربها(٩٥) .

---

(٩٢) John Wilkinson, "Britains Role in Boundary Drawing in Arabia". Paper presented to the Conference "The Territorial Foundation of the Gulf States", op. cit. pp. 1 - 9.

(٩٣) انظر حول ذلك ، سالم بن حمود السيابي ، أيضا المعالم في تاريخ القواسم دمشق : المطبعة التعاونية ١٩٧٦ ص ٣٠ ، وعبدالقوي فهمي محمد ، القواسم ، رأس الخيمة : مطبعة رأس الخيمة الوطنية ، د .ت ، ص ٣٧ .

(٩٤) من أجل فكرة شاملة حول الحدود بكافة أبعادها ومقولاتها النظرية وأنماطها الطبيعية ومشاكلها انظر :

J. R. V. Prescott. Boundaries and Frontires, London: Croom Helm 1978.

(٩٥) Michael Palmer, op. cit. p. 246

سادسا: دور مصر في القضايا المتعلقة بدول المجلس:

منذ الحقبة الناصرية ومصر تمارس دورا قياديا بالنسبة للسياسات العربية ، وتبقى محورا لكافة الأحداث التي تقع في أية بقعة من العالم العربي وعلى كافة الصعد السياسية والعسكرية والثقافية ، ولعبت مصر ولازالت تلعب دور المحرك والموجه لكافة التغيرات الحادثة . ورغم أن نفوذ مصر تأثر لفترة بتعقيدات العلاقات الداخلية بين الدول العربية وذلك منذ زيارة الرئيس المصري السابق أنور السادات إلى القدس ، إلا أن أهمية مصر وتأثيرها في قضايا العالم العربي السياسية تبقى حقيقة ملحوظة . والقضايا التي تؤثر على سياسة مصر تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتضمن بشكل عام مسائل التضامن العربي وما يرتبط بذلك من الأمور القومية الهامة ، ومنظور مصر لمصالحها الأمنية واهتماماتها الاقتصادية ، وأمن دول المجلس الذي تتهدده مطامع الجيران الأقوياء . ومنذ الإطاحة بنظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩ ، مرورا بالحرب العراقية ـ الإيرانية ، وانتهاء بغزو العراق للكويت وحرب تحريرها يلاحظ بأن الدور المصري تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة دور يلعب من خلال مجموعة متشابكة من العوامل أهمها علاقة مصر بالعراق ، وإيران ، ودول المجلس ذاتها(٩٦) .

مع السقوط الدرامي لنظام الشاه ، وجد النظام العراقي أمامه فرصة غير عادية لكي يظهر قوته في الخليج ، فمع نشوء حالة من فراغ القوة السياسي في المنطقة أعتقد بأن فرصته حانت لتحقيق الحلم القديم والمتجدد بالحصول على تفوق وهيمنة عراقية في الخليج . كان النظام العراقي ينفخ في بعث الماضي ، ولكنه كان يطمح أيضا في مستقبل عظيم لنفسه على الصعد الأيديولوجية والسياسية ، ووضع فكرة القومية العربية في موقع المركز ضمن إيديولوجية المناداة بالقومية العربية والاشتراكية والعلمانية(٩٧) . وفي هذا السياق أخذ في طرح الشعارات القومية بقوة عبر إعلام قوي هيىء لهذا الغرض ، وعبر إمكانيات مادية ضخمة رصدت لتحقيق تلك الأهداف .

وعلى الصعيد العملي وبعد عقد اتفاقية كامب ديفيد وجدت مصر نفسها أمام النظام العراقي وهو يحاول إظهار نفسه بأنه يحمل عبء ما أسماه «بالمسؤوليات القومية» ، وأخذ منذ أن دخل في حربه الطويلة ضد إيران ، يصور نفسه بأنه هو الناطق الوحيد بلسان الأمة العربية . ومن ضمن القضايا التي طرحها وأثارت الانتباه في حينها بأنه جعل من قضية عودة الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وتحتلها إيران في الوقت الحاضر وهي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب

---

(٩٦) ثروت محمد شلبي ، «أزمة الخليج : الوعي الجماهيري ووسائل الاتصال» القاهرة : مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٩١ ، ص ١٤٥ .
(٩٧) رفعت سيد أحمد ، «ملف صدام حسين ، من اغتيال عمه إلى اغتيال الكويت» القاهرة : يافا للدراسات والأبحاث ١٩٩٠ ، ص .ص ١٣ ـ ١٤ .

الصغرى ، واحدة من الأهداف الأولى للنظام العراقي التي جعلته يدخل الحرب ، وهو هدف يبدو في تقديري بأن النظام العراقي كان قد تخلى عنه رأسا منذ اللحظة الأولى التي أعلنه فيها . وخلال حربه مع إيران كان النظام العراقي يصور تلك الحرب على أنها دفاع عن حدود الأمة العربية الشرقية ، وبشكل خاص هي دفاع عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي وضعها بل واستطاع أن يقنعها ، خاصة في خضم شعارات تصدير الثورة الإيرانية ، بأنها كانت ستواجه وضعا كارثيا لو أن النظام العراقي هزم في تلك الحرب .

وبالإضافة إلى ذلك الدور الذي صور النظام العراقي نفسه للعالم العربي بأنه يلعبه على مستوى الخليج فإنه يمكننا طرح خاصتين أخريين للنظام العراقي : الأولى هي أن «العروبية» التي رفع شعارها كانت تهدف إلى التقليل من دور مصر في شئون الخليج عن طريق إبراز الدور العراقي في تلك المرحلة في مقابل خبو الدور المصري الذي أثرت عليه زيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيع مصر لاتفاق سلام منفرد مع إسرائيل . والثانية ، هي أن النظام العراقي تحدى الإيديولوجية الثورية في إيران على أساس من الدور العربي الأهم بالنسبة للإسلام ذاته ، بمعنى أن الإسلام هو دين العرب أصلا وبأن النبي صلى الله عليه وسلم الذي بعث إلى البشرية جمعاء من أصل عربي ، وبأن الإسلام ذاته نزل في الأرض العربية وبلسان عربي(٩٨) .

وعند هذه النقطة لابد من الاستدراك بأنه سياسيا لم يكن سقوط نظام الشاه هو العامل الوحيد الذي حرك طموحات النظام العراقي لكي يملأ فراغ القوة الذي طرأ على منطقة الخليج ، فقد كانت هناك طموحات أعظم تفعل فعلها ، فهناك عامل انتقال فكرة «العصر الإيراني» Pax Iranica في عهد الشاه إلى النظام الثوري الجديد بالإضافة إلى متغيرين رئيسيين آخرين في ميزان القوى في المنطقة العربية وجوارها الجغرافي : الأول ، هو أن النظام العراقي شعر بشكل مخصوص بالثقة المفرطة بالنسبة لبروزه كقوة إقليمية عظمى سياسيا صدق معها نفسه بأنه نظام مستقر كما لم يكن من قبل ، فالحرب الكردية كانت . . قد توقفت ، واقتصاديا شعر أيضا بأنه كان قويا ، ففي تلك المرحلة كان العراق قد ولج كثاني أكبر منتج خليجي للنفط بعد السعودية ، فمع حلول عام ١٩٨٠ كانت احتياطيات العراق من العملة الصعبة قد وصلت إلى ٣١ بليون دولار(٩٩) .

---

(٩٨) R. K. Ramazani, Revoluationary Iran, Challenges and Response in the Middle East. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1988, p. 65.

(٩٩) Christine Moss Helms, Iraq: Eastern Flank of the Arab World. Washington, D.C.: The Brooking Institution, 1984, pp. 54-55.

لقد تزامن ذلك مع ما أشرنا إليه من أن القيادة المصرية للعالم العربي كانت قد تأثرت نتيجة لتوقيع اتفاقيات كامبد ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ، لذلك فإن النظام العراقي أدرك في مخيلته في تلك المرحلة بأن العالم العربي بشكل عام والخليج بشكل خاص كانا محتاجين إلى أن يصبح العراق قائدا لهما . واعتقد النظام العراقي بأن منطقة الخليج يمكن أن تصبح مركزا لرهان أوسع للقوة العراقية ، فاستضاف مؤتمر القمة الذي عقد في نوفمبر ١٩٧٨ . لقد صاحب تلك الأحداث جوا اتسم بالكثير من مظاهر البهرجة التي جعلت من النظام العراقي يعتقد فعلا بأنه أصبح صاحب دور طليعي في العالم العربي والخليج . وبسبب تمكنه من بناء حظوظ وافرة لنفسه لدى دول مجلس التعاون الخليجي عبر الوساطة الفعالة التي قام بها في الحرب الحدودية بين شطري اليمن آنذاك ، وعبر شجبه للغزو السوفييتي لأفغانستان رغم علاقته الوثيقة الطويلة الأمد مع موسكو ، فإن النظام العراقي رأى بأن نجمه كان ساطعا وخاصة خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الصاخب الذي عقد في مارس ١٩٧٩ . لقد تماشت دول الخليج العربية مع النظام العراقي في تلك الفترة ، رغم الحذر الشديد والتقليدية المحافظة المعهودة فيها بالنسبة لهذه القضايا ، مع طروحات النظام العراقي حيث وصل الحال في النهاية إلى فرض مقاطعة قوية ضد مصر . لقد كان سبب تلك المقاطعة الرئيسي هو موقف النظام العراقي القوي ضد مصر ، وبدا الأمر وكأن أطرافا عربية متشددة أخرى كانت تقف ضد مصر من بينها ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وتتبع خطى التحركات التي كان النظام العراقي ينتهجها . لقد قام نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين بإخبار المؤتمرين في ٢٧ مارس ١٩٧٩ بأنه لم يعد هناك مجال للحياد تجاه مصر ، وبأن كل من يتعاون معها سيكون متعاونا مع العدو الصهيوني(١٠٠) .

ورغم تلك المواقف العراقية السلبية من مصر ، إلا أنه ما أن نشبت الحرب بين العراق وإيران حتى سارعت مصر إلى مساعدة العراق بشكل قوي مما يعزز من مقولة أن دور مصر في العالم العربي والخليج سيبقى رائدا ومهما ، فرغم أن النظام العراقي كان قد شجب مصر بشدة قبل مدة وجيزة بسبب اتفاقيتها السلمية مع إسرائيل إلا أنه حال نشوب الحرب ضد إيران توجه إليها مسرعا طالبا مساعدتها . وحتى يكون الطرح موضوعيا فلابد من الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى مواقف مصر القومية المشرفة المشهود لها تجاه العالم العربي كافة فإن أسبابا موضوعية أخرى دفعت بمصر إلى الاستجابة السريعة لطلب المساعدة الذي تقدم به العراق إليها ، بمعنى أن أسباب

---

(١٠٠) Adel Darwish and Gregory Alexander, "Unholy Babylon" London: Victor Gollanes, 1991, pp. 153 - 154.

الاستجابة تنطلق من أسباب أخرى تخص مصالح مصر ذاتها بالإضافة إلى الحس القومي البحت . فأولا ، بعد مقتل الرئيس السادات كان من السهل جدا على مصر أن تستجيب للطلب العراقي ، ويرتبط بذلك السبب الثاني وهو أن الرئيس المصري الجديد آنذاك حسني مبارك كان مهتما بإعادة مصر إلى العالم العربي ، وكان من شأن الوقوف إلى جانب العراق أن تقدم مصر وجهها المتسامح ليس للعرق فقط ولكن لجميع الأقطار العربية التي تساند العراق آنذاك . ثالثا ، كانت كل من مصر والعراق قلقة من نوايا إيران تجاهها ، ومن نوايا النظام الجديد حيال تصدير الثورة . رابعا وأخيرا ، كان أمن دول مجلس التعاون الخليجي والخطورة التي يشكلها النظام الثوري الإيراني الجديد عليها هاجسا مشتركا بين دول المجلس ذاتها وبين مصر ، وقد سعت دول الخليج خاصة والسعودية ودولة الإمارات والكويت بشكل حثيث وإن كان هادئا إلى إقناع مصر بالوقوف إلى جانب العراق في حربه(١٠١) .

كانت مساعدة مصر للعراق ذات شقين : الأول هو أن مصر قادرة على تقديم السلاح السوفييتي وقطع الغيار المتعلقة به والذي كانت تحتاجه العراق نظرا لكون مصر كانت تتلقى السلاح السوفييتي لمدة طويلة قبل ابتعادها عن الاتحاد السوفييتي السابق شيئا فشيئا . لقد كان من شأن تقديم الأسلحة والمعدات السوفييتية إلى العراق أن تمكن من استخدام تلك المعدات بسهولة نظرا لتماثلها مع تلك التي كان يتسلح بها الجيش العراقي أصلا . وقد بلغ ثمن ما قدمته مصر للعراق من أسلحة ومعدات سوفيتية بليون دولار أمريكي . ورغم أن مصر والعراق لم يقوما بتقوية علاقاتهما السياسية والعسكرية والتجارية في الظاهر حتى عام ١٩٨٣ إلا أنهما كانا يتعاونان لسنوات طويلة منذ أن نشبت الحرب .

أما الشق الثاني فهو أن مصر كانت قادرة على تزويد العراق باليد العاملة المدربة التي كان العراق يحتاجها بشدة ، وخدم ما يقارب من ١٥ ألف متطوع مصري في الجيش العراقي معظمهم كان يقوم بمهمات لوجستية ، ولكن البعض منهم كانوا من المقاتلين . ولا يقل أهمية عن ذلك المليون ونصف المليون عامل مصري الذين كانوا يعملون في العراق في وظائف مدنية والذين ساعدوا الاقتصاد العراقي كثيرا على الاشتغال رغم قلة اليد العاملة العراقية التي كان العديد منها يقاتل على الجبهات المشتعلة(١٠٢) . وفي المحصلة النهائية فإن مصر وقفت موقفا تاريخيا مشرفا من العراق أثناء تلك الحرب رغم علمها بأنه من المشكوك فيه أن يكون العراق قد

---

(١٠١) R. K. Ramazani. op. cit. p. 154.
(١٠٢) Ibid. p. 155.

دخل الحرب ضد إيران بسبب وحيد وهو محاولة إيران تصدير ثورتها إليه . لقد كانت مصر تعلم بأن طموحات النظام العراقي تجاه جيرانه هي التي سيطرت عليه وعلى تفكيره ، ولكنها عندما رأت بأنه كان متورطا ويواجه خطر الهزيمة لم تتوان لحظة واحدة عن الوقوف إلى جانبه . ومما يعزز طرحا من هذا القبيل هو أن النظام العراقي في تلك المرحلة قد لاحظ قوته الاقتصادية والسياسية المتنامية بين دول العالم الثالث . وفي الوقت نفسه فقد لاحظ النظام أيضا وضع العراق السياسي المتقدم في العالم العربي والخليج بعد أن ابتعدت مصر عن العالم العربي . وأخيرا فقد شهد النظام العراقي عودة العداء السوري العراقي بعد أن فشلت الخطة الهادفة إلى دمج القطرين على الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل . لقد دفعت العوامل جميعا بالنظام العراقي إلى دخول الحرب التي كاد يخسرها لولا الدعم السخي الذي تلقاه من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي(١٠٣) .

وفي هذه المرحلة يبدو أن الدور المصري في الخليج سيبقى فاعلا على مدى المستقبل المنظور ، فلو أخذنا التاريخ القريب كهاد ومقياس فإن ما قامت به مصر من دور فعال في أثناء غزو العراق للكويت سيشكل دليلا ماديا قويا يوضح ما يمكن أن تقوم به مصر في المستقبل . لقد سارعت مصر إلى لعب دور قيادي على الصعيد العربي هدفت من ورائه منع الغزو أولا حين التقى الرئيس المصري بالقادة المعنيين في الدول ذات العلاقة . ثم بعد ذلك سعت مصر إلى إيجاد حل سلمي يقوم على مبدأ الانسحاب العراقي الكامل وغير المشروط من الكويت ، وهو الأمر الذي لم تتمكن المساع المصرية من تحقيقه بالطرق الديبلوماسية والسلمية لأسباب موضوعية تتعلق بالمصالح المتشابكة التي تخص دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة ، ودول مجلس التعاون ذاتها ، ودول الجوار الجغرافي للوطن العربي وخاصة إسرائيل . وبعد ذلك عن طريق قيادة مصر الجانب العربي الذي انضم إلى التحالف العسكري مع الولايات المتحدة ودول الغرب الأخرى لتحقيق الهدف المنشود(١٠٤) .

لقد عمل الغزو على وضع مصر في مركز الأحداث على الصعيد العربي ، ولولا ذلك الدور الإيجابي الذي قامت به مصر في صالح دول مجلس التعاون الخليجي لما كان بإمكان قوى

---

(١٠٣) Hooshing Amirahmadi, "Global Restructuring. The Persian Gulf War and the U.S Quest for World Leadership" in Hooshing Amirahmadi (ed.) The United States and the Middle East" New York: State University of New York Press, 1993, p. 363.

(١٠٤) Rhone Miller Following the Americans to the Persian "Rusherford Fair Leigh": Dickinson University Press, 1994, p. 63.

التحالف أن تخوض حربها ضد العراق بالطريقة التي تمت بها . ورغم وجود دول عربية أخرى ضمن التحالف وتأديتها لأدوار الأطراف والأدوار المساندة في إطار العملية الشاملة ، إلا أنه من دون وجود التأييد المصري الكامل للتحالف فإنه لم يكن ممكنا دخول الحرب . فعن طريق التأييد المصري لقرار الحرب ، وعن طريق دخول مصر في التحالف الدولي بطريقة فعالة عندما قامت بإرسال أعداد ضخمة من القوات المصرية المقاتلة ، تم توفير الشرعية المطلوبة التي كان الموقف يحتاجها حتى تتم عملية التحرير بنجاح وفقا للخطط المرسومة له . لقد وفرت تلك الشرعية المداخل والتسهيلات اللازمة لإتمام العمليات العسكرية . ولابد من الإشارة إلى أنه لو حدث وأن وقفت مصر إلى جانب العراق ، أو أنها بقيت محايدة على أقل تقدير فإن قانونية وشرعية التحالف كانت ستصبح محل تساؤل قد يؤدي إلى عرقلة جهود ذلك التحالف مما كان سيجعل من قرار دخول الحرب مستحيلا . وبالإضافة إلى ذلك فإن الموقف المصري الإيجابي من القضية أضفى الشرعية ذاتها على التحالف العربي المناهض للغزو وأعطاه وزنا لم يتمكن التحالف الآخر المؤيد للغزو من مجاراته(١٠٥) .

واستنادا إلى تلك الحقائق فإنه يتوقع قيام مصر ، في غالب الأمر ، بأدوار شبيهة بما قامت به في الماضي لو حدث وإن تعرضت إحدى دول مجلس التعاون لظروف صعبة . ولكي تتمكن مصر من العمل سويا مع دول المجلس ضد أية ظروف سلبية قد تتعرض لها هذه الدول والنظم السياسية الحاكمة فيها لابد وأن تربط مصالح الطرفين الحالية والمستقبلية على الصعد المختلفة ، وخاصة الصعيد الاقتصادي ببعضها البعض بشكل راسخ وعملي يعود بالفائدة على الطرفين . ولكي تتمكن دول المجلس من كسب مصر بشكل دائم إلى جانبها مستقبلا لابد لها من أن تعطي مصر وزنها في المنطقة وذلك لأنها ، وكما أثبتت الأحداث هي ملجئها الأخير في وقت الأزمات على الصعيد العربي والإقليمي ، فمصر تستطيع العمل بطرق متعددة على منع الأخطار التي تهدد سلامة دول المجلس ، فلديها العمق الديموغرافي والثقافي ، والوزن العسكري والاستراتيجي والسياسي الذي يمكنها من ذلك(١٠٦) .

إن ذلك الدور المصري يمكن أن يحدث في حالة واحدة فقط وهي أن تتواجد في المستقبل مصر قوية ومزدهرة . وفي هذا السياق هناك عاملان تجدر الإشارة إليهما ، ولابد لمصر من أن

---

(١٠٥) Haifa Khalafallah, "Egypt's Central Role" in Victoria Britain. (ed.) The Gulf Between Us, "The Gulf War and Beyond" London: Virgo Press, 1991. pp. 89-96.

(١٠٦) هدى ميتكس ، مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة «الواقع والتحديات والآفاق» المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ (٢/ ١٩٩٣) ص ١٠٨ .

تأخذهما دائما في الاعتبار : الأول ، هو أن لها دورا مهما تستطيع أن تلعبه دائما في شئون دول مجلس التعاون ، وهو أنها تشكل الملاذ الأخير الذي يمكن لدول المجلس أن تتعاون معه بإيجابية على الصعيد العربي في إطار مقاومتها لتطلعات ضغوط الهيمنة الخارجية . والثاني ، وهو مرتبط بالعامل الأول ، ومفاده بأنه لابد لمصر من الاحتفاظ بعلاقات صداقة ومصلحة مع القوى القيادية الحالية في العالم ، التي لها مصالح حيوية في الخليج سواء كانت تلك المصالح مرتبطة بالنفط أو بالاستراتيجية أو بالسياسة . إن احتفاظ مصر بعلاقات من ذلك القبيل ستبقي الجسور مفتوحة بينها وبين تلك القوى مما سيسهل في المحصلة النهائية من قيامها بأدوارها المنشودة(١٠٧) .

إن هذا الوضع المهم الذي تجد مصر نفسها فيه حاليا يملي عليها أن لا تنظر إلى دورها المستقبلي في الخليج على أنه دور عادي مشابه للأدوار التي يمكن أن تلعبها أطراف عربية أخرى ، فإذا ما نظرت مصر إلى دورها في الخليج على أنه دور مساوي لأدوار العرب الآخرين من خارج منظومة دول مجلس التعاون فإن ذلك سيضعف من دور مصر الهادف إلى إحلال الأمن ، وسيضر بالمصالح المصرية ومصالح دول المجلس ذاتها وربما بمصالح العالم العربي قاطبة ، لذلك لابد وأن تنظر مصر إلى دورها المستقبلي في شئون مجلس التعاون الخليجي على أنه دور قيادي انطلاقا من كونها قوة عربية إقليمية لها نصيبها الوافي في الوضع السياسي القائم في الخليج . وعلى هذا الأساس لابد من النظر إلى أي تهديد يقع من الجيران الطامعين تجاه دول المجلس على أنه محاولة لقلب توازن القوى الإقليمي في الخليج في غير صالح دول المجلس والوطن العربي ، ومحاولة لفرض إرادتهم على جيرانهم الأقل قوة من الناحية العسكرية ، ومحاولة للهيمنة على الموارد الاقتصادية الخاصة بدول المجلس ، لذلك فإن مصر تستطيع أن تسعى إلى احتواء قوة هؤلاء الجيران في سبيل عدم السماح لهم بالقيام بخلق حالة من عدم الاستقرار(١٠٨) .

سابعا: الطموحات الإسرائيلية وخطرها على دول مجلس التعاون:

إلى هذه اللحظة لا يمكن للمرء أن يشير إلى دور واضح ومباشر من أي نوع لإسرائيل في شئون المنطقة ، ولكي يفهم الدور المستقبلي لإسرائيل في الخليج لابد أولا من إلقاء الضوء على قضيتين هامتين هما : علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة ، والصراع العربي الصهيوني وانعكاس

---

(١٠٧) Ann Mosey Leseh. Contrasting Reactions of the Persian Gulf Crisis: Egypt, Syrian and the Palestinians "The Middle East Journal, Winter 1991 Volume 45, Number 1, p. 38.

(١٠٨) عبدالله جمعة الحاج ، «الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبو موسى» شئون اجتماعية ـ العدد ٥٢ ، (السنة الثالثة عشرة ـ شتاء ١٩٩٦م) ، ص ٢٦ .

ذلك على دول مجلس التعاون الخليجي . إن إسرائيل تقع في موقع القلب من سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية برمتها مما يلقي بظلال ثقيلة على سياساتها تجاه دول المجلس ، فاهتمام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وحمايتها فاق ولازال يفوق كل ماعداه من مسائل أخرى في المنطقة العربية بما في ذلك مواجهة خطر المد الشيوعي السابق إلى المنطقة العربية(١٠٩) .

وبعد نهاية فترة رئاسة أيزنهاور ، واجهت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية والتي كانت تشجع التحالفات الرسمية لاحتواء النفوذ السوفييتي والقومية العربية ، فشلا ذريعا ، وانقسمت توجهات المنطقة بين النظم التقليدية المحافظة المرتبطة بالغرب الرأسمالي وبين النظم العسكرية «الجمهورية» الراديكالية التي رفعت شعارات عدم الانحياز ، والتي كانت في واقع الأمر مرتبطة بالمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي . واصطبغت حقبة الخمسينيات بسقوط العديد من النظم التقليدية المحافظة وبتنامي الشعور القومي ، ولم يكن التدخل الغربي في مصر ولبنان والأردن كافيا لإيقاف المد الثوري القومي ، وثم النظر إلى ذلك المد الذي اجتاح دولا عربية كثيرة كمصر والعراق وسوريا واليمن على أنه تهديد خطير للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة . وعلى أثر ذلك قام الغرب بوضع فرضية أساسية هي أنه سينتج عن هزيمة الجمهورية العربية المتحدة آنذاك (مصر وسوريا) إزالة الخطر المحتمل على استقرار وسلامة النظم المحافظة وسيؤدي حتما إلى ضمان استمرار استغلال موارد المنطقة وخاصة النفط ، وتم التوصل إلى تلك النتيجة خلال فترة رئاسة الرئيس ليندون جونسون من قبل أعضاء بارزين في الكونجرس والقوات المسلحة(١١٠) .

وخلال عقد الستينيات كان هناك توجه قوي يتبلور في داخل أروقة وزارة دفاع الولايات المتحدة الأمريكية (البنتاجون) مؤداه الربط بين مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية وبين وجود وسلامة إسرائيل قوية على الصعيد العسكري . وفي أبريل ١٩٦٧ توصلت لجنة فرعية حول السلام في الشرق الأوسط تابعة للكونجرس إلى نتيجة مؤداها أن الجمهورية العربية المتحدة شكلت العائق الرئيسي أمام إحلال السلام في المنطقة ، وشكلت تلك النتيجة ضوءا أخضر لإسرائيل معطية إياها الشرعية التي خاضت على أساسها حربها العدوانية ضد العرب فيما يعرف بحرب الأيام الستة . وفي واقع الأمر طرحت إسرائيل ، التي كان تتلقى أكبر قدر من المعونة

---

(١٠٩) Elizabeth J. Gamlen, U.S. Strategic Policy Toward the Middle East in "Hooshing Amirahmadi, op. cit. p. 215.

(١١٠) نظام شرابي ، «أمريكا والعرب ، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين» لندن : رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩٠ ، ص ١٧٦-١٨٣ .

الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة لكافة دول العالم ، نفسها على أنها قادرة على لعب دور النائب عن الولايات المتحدة في المنطقة قبل ظهور مبدأ نيكسون(١١١) . وقد عبر متحدث من وزارة الخارجية الإسرائيلية عن استعداد إسرائيل للعب ذلك الدور في ١١ يونيو ١٩٦٦ حين قال :

«إن الولايات المتحدة توصلت إلى نتيجة هامة وهي أنها لا تستطيع أن تتعامل مباشرة مع كل حادث يحدث على مدار العالم ، وإلى أنه يتوجب عليها الاعتماد على القوى المحلية ، وعلى قوة الردع التي تمتلكها قوى صديقة للولايات المتحدة كخط دفاع أول للمحافظة على مصالح الولايات المتحدة قبل أن تتدخل مباشرة . وتشعر إسرائيل بأنها قادرة على القيام بهذا الدور(١١٢) .

وبالفعل فإن إسرائيل أصبحت بديلا للولايات المتحدة الأمريكية أنيطت به مهمة المحافظة على الوضع الراهن في صالح الغرب ، وتعتبر هزيمة العرب عام ١٩٦٧ وما تلا ذلك من تنامي دور الدول العربية المحافظة في إطار العلاقات العربية ـ العربية دليلا على صحة تلك الفرضية . ورغم أن الحرب ضد مصر وانموذجها في الاشتراكية العربية لم يتضمن مشاركة قوات الولايات المتحدة المباشرة ، إلا أنه نتج عن حرب ١٩٦٧ فوائد ليس لمصالح إسرائيل فقط ، ولكن للولايات المتحدة أيضا . وبالتحديد فإن أهم فائدة جنتها تلك الأطراف هي هزيمة الناصرية كقوة طليعية مؤثرة في سياسات المنطقة العربية . لقد تم التأكيد على تلك الحقيقة من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ليفي أشكول وذلك في عام ١٩٦٨ عندما ذكر بأن قيمة إسرائيل للولايات المتحدة والغرب في هذا الجزء من العالم ستصبح أكبر بكثير من حجم إسرائيل ذاتها ، وستكون إسرائيل جسرا رئيسيا يربط بين القارات الثلاث ، وسيكون الغرب ممتنا لها ليس إذا ما نجحت فقط ولكن إذا ما استمرت في الازدهار ضمن حدود آمنة ومضمونة(١١٣) .

لقد عجلت حرب ١٩٦٧ بظهور مبدأ نيكسون ـ كيسنجر الذي يقوم على قوة ورغبة أقطار معينة تقع في مناطق هامة من العالم في لعب دور الشرطي تحت توجيه وهيمنة الولايات المتحدة ، وتم الإفصاح عن المبدأ من قبل الرئيس نيكسون ضمن خطابات رئاسية وتصريحات تتعلق بالسياسات في إطارها العام وبالسياسة الخارجية بشكل خاص ، وذلك ابتداء من الخطاب

---

(١١١) Peter Grose, "Israel in the Mind of America", New York: Alfred A. Knof, 1984, p. 308.

(١١٢) The New York Times, 12 June 1966.

(١١٣) Irving Howe and Carl Gershman (eds.) Israel, The Arabs and the Middle East" New York: Quadrangle Books, 1972, p. 184.

الذي ألقي في جوام Guam في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ وخطاب حالة الأمة لعام ١٩٧٠ . لقد أوضح التوجه الجديد بأن تدخل الولايات المتحدة بمفردها في المناطق المعنية مكلفا على الصعيد السياسي وغير مرضي عنه على الصعيد الخارجي(١١٤) ، لذلك فإن إسرائيل ضمنت هامشا من التفوق التقني على جيرانها العرب مما دفع بها لكي تصبح في وضع مهيمن يمكنها من تهيئة ظروف مناسبة لمصالح الولايات المتحدة كما هي مناسبة لمصالح إسرائيل ذاتها . وجاء خطاب نيكسون حول حالة العالم لكي يفسر هذه الصيغة من الشراكة قائلا بأنه يوجد الآن من لديهم القدرة والمسؤولية على التعامل مع الصراعات المحلية التي من الممكن أن تتطلب تدخل الولايات المتحدة المباشرة . وكتبت صحيفة نيويورك تايمز قائلة بأن إدارة الرئيس نيكسون ستبقى ملتزمة بثبات بأمن إسرائيل وبتفوقها العسكري في «الشرق الأوسط» وذلك لأن إسرائيل قوية تستطيع أن تردع أي هجوم يقع عليها أو على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن تمنع الحاجة إلى تدخل الولايات المتحدة المباشر(١١٥) .

ومع نهاية فترة رئاسة الرئيس جيرالد فورد كانت كل من إسرائيل وإيران تتصدران قائمة الدول ذات النفوذ الإقليمي في المنطقة ، وأنيط بإسرائيل دور عالمي من قبل الولايات المتحدة بالإضافة إلى دورها الإقليمي ، وتضمن ذلك الدور العالمي تسليح وتدريب أعضاء الحركات والأفراد الموالين للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى والجنوبية والاحتفاظ بعلاقات خاصة بجنوب أفريقيا العنصرية(١١٦) . وعندما وصل الرئيس جيمي كارتر إلى السلطة فإن مساهمته في تلك الاستراتيجية غير المعلنة كمنت في ضم مصر إلى منظومة من القوى الإقليمية التي تستطيع التخفيف من العبء الواقع على كاهل الولايات المتحدة بالنسبة للتدخل المباشر في المشكلات الإقليمية . وكان من شأن صيغة كامب ديفيد التي خلقت سلما منفصلا بين مصر وإسرائيل إبعاد مصر عن الدول العربية المحيطة بإسرائيل وتلك الواقعة في منطقة الخليج(١١٧) .

ولكن تلك الاستراتيجية لم تنجح بسبب التغيرات الجذرية التي ألمت بإيران ومصر ، فقد أطيح بنظام الشاه عام ١٩٧٩ ، ثم أغتيل الرئيس أنور السادات بعد ذلك بسنتين تقريبا . وفي المحصلة النهائية لسقوط الشاه ثم تبني استراتيجية جديدة جمعت بين التدخل المباشر وبين

---

(١١٤) Marvin Kalb, and Bernard Kalb. "Kissinger" Boston and Toronto: Little Brown and Co. 1974, p. 434.

(١١٥) The New York Times, 24 December 1969.

(١١٦) أندرو كارفلي ، «العلاقات العربية الأمريكية والضغط الصهيوني» (ترجمة أسعد حليم) ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٣٦ .

(١١٧) Felipe Fernandez - Armesto, Sadat and his State - Craft, England: The Kensal Press, 1983, p. 141.

الاعتماد على شركاء يمكن الركون إليهم وقت الحاجة وعلى رأسهم إسرائيل . وفي هذا السياق تم اتخاذ خطوات أولها إنشاء قوات التدخل السريع بحجة أنه من الممكن لهذه القوة أن تجعل الولايات المتحدة قادرة على أن يكون لديها ضامنا رئيسيا لحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة(١١٨) . ثانيا : وضع الترتيبات اللازمة للحصول على قواعد استراتيجية بالاتفاق مع مصر (رأس بانياس والقاهرة غرب) والصومال (بربرة) وكينيا (ممباسة) وعمان (مصيرة والسيب ورؤوس الجبال» وإسرائيل التي تعتبر أهم تلك القواعد جميعها . ثالثا : الشروع في تدريبات عسكرية مشتركة مع مصر وعمان والصومال ، ونفذت في هذا الإطار مناورات النجم الساطع في نوفمبر ١٩٨١ . لقد صممت تلك المناورات بشكل خاص لاختبار قدرة قوات التدخل السريع على حماية مصالح الولايات المتحدة بالتعاون مع القوات المحلية(١١٩) .

وأعطى معنى ثابتا لإطار كارتر الأمني لما أخذت الدوائر السياسية لمتخذي القرار في الولايات المتحدة في تسميته بجنوب غرب آسيا من خلال إعلان مبدأ كارتر في ٢٣ يناير ١٩٨٠ . لقد قال كارتر في تلك المناسبة بأنه من الواجب على الأطراف المختلفة فهم موقف الولايات المتحدة الواضح تجاه مصالحها في الخليج ، وبأنها ستنظر إلى أية محاولةتقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على المنطقة على أنها اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الحيوية . وسيتم التصدي لمحاولة من ذلك القبيل عن طريق استخدام كافة الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية(١٢٠) . وتلقى ذلك الالتزام تقوية إضافية من قبل تعهد الرئيس رونالد ريغان الكامل بأمن إسرائيل وبالدفاع عن السعودية ودول الخليج العربي الصغيرة الأخرى ضد أية أخطار خارجية(١٢١) .

وفي الوقت الذي تبنت فيه إدارة الرئيس ريجان فكرة كارتر المتعلقة بالدمج بين التدخل المباشر والاستفادة من القوى المحلية فإن جهودها الأساسية وجهت نحو بناء ما أسماه وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق الكسندر هيج «باهتمامات التوافق الاستراتيجي» ووفقا لذلك فإن التركيز لم ينصب على التحالف الرسمي ولكن على التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل ومصر والسعودية والأقطار العربية والإسلامية المحافظة الأخرى ذات الشأن في المنطقة . وبالنسبة لهيج فإن سلامة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنتجة للنفط متشابكة مع أمن إسرائيل ، ففي شهادة له أمام لجنة الشئون الخارجية في الكونجرس الأمريكي قال هيج : بأن

---

(١١٨) نظام شرابي ، مرجع سابق ، ص ٥٦٩ .
(١١٩) المرجع السابق ، ص ٥٧٠ .
(١٢٠) انظر حول ذلك خطاب الرئيس كارتر حول حالة الأمة الذي ألقاه في ٢٣ يناير ١٩٨٠ .
(١٢١) The New York Times, 2 October, 1981.

الولايات المتحدة ملتزمة قلبا وقالبا بأمن أسرائيل ، ومن دون وجود إسرائيل قوية فإن الأمل في تحسين فرص السلام والأمن في المنطقة لا يمكن أن تتحقق ، فإسرائيل آمنة ، ودول خليج عربية آمنة ، وعلاقات أمريكية ـ عربية خليجية قوية تعتبر أمورا جوهرية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة(١٢٢) .

ووفقا لذلك فإن الافتراض الرئيسي «للتوافق الاستراتيجي» هو الحاجة إلى إخضاع الصراع العربي الصهيوني ومستحقات التسوية الشاملة لمتطلبات الأمن الشامل الذي يضمن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة بالدرجة الأولى . وعمليا فإن المشروع أعيق من قبل العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والذي ثبت بأنه لا يمكن مواءمتها مع مقولة التوافق الاستراتيجي . وفي المجمل فإن الولايات المتحدة فشلت في أن تقدم للأطراف العربية صيغة مقبولة للتعاون . ومن بين أهم القضايا التي أبعدت الأطراف عن بعضها البعض آنذاك معارضة الكونغرس لمقترح الإدارة الأمريكية بيع طائرات الإنذار المبكر (أواكس) إلى السعودية ، والهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي (تموز) قرب بغداد ، وضم هضبة الجولان السورية إلى إسرائيل ، والغزو الإسرائيلي للبنان ، وحل القضية الفلسطينية(١٢٣) . ورغم فشل مبادرة هيج المشار إليها إلا أن البعض من المحللين السياسيين ينظر إليها على أنها عملت كمحفز على مواصلة البحث عن «الأمن الشامل» . وتفسر مقولة الأمن الشامل هنا على أنها احتواء القوى المعارضة والقادة الإقليميين الطموحين وذلك عبر تقوية إسرائيل ، لذلك فإنه ليس من الواقعي النظر إلى إسرائيل على أنها تحمي أمنها الخاص فقط ، بل لابد من النظر إليها على أنها أصبحت حاميا لأمن مصالح أكبر حليف استراتيجي لها أيضا وهي الولايات المتحدة . وإذا تم النظر إلى الاحتمالات المستقبلية فإن ذلك الدور يمكن أن يزداد ويتطور لكي يتضمن دورا إسرائيليا في الخليج يصمم لكي يصبح بالإنابة عن الولايات المتحدة . ولو رجعنا إلى البدايات فسنلاحظ أن ذلك تطلب توسيعا لدور إسرائيل عن طريق رفع مستوى العلاقات الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة ، واشتملت مكونات ذلك على زيادة المساعدات ، وحجم التبادل التجاري ، وتحويلات الأسلحة المتطورة ، والتأييد الدبلوماسي ، ونتيجة لذلك فإن الأضواء الخضراء التي تشعر إسرائيل بأن الولايات المتحدة تضيئها لها لا تجعل من مواقفها المتعنتة تجاه كافة القضايا ، وخاصة مسيرة السلام أمرا مستغربا .

---

(١٢٢) The U.S. News and World Report, 24 May 1976.

(١٢٣) Jacobo Timerman "The Longest War,Israel in Lebanon",New York:Vintage Books. 1982,p. 73.

وتمت تقوية التحالف الاستراتيجي المتطور بين الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب نزعة معظم رؤساء الولايات المتحدة ونوابهم ، ابتداء من عهد الرئيس ريجان ، القوية والمؤيدة لإسرائيل والمناهضة للخطر الشيوعي والقومية العربية ، وبسبب نظرتهم المستمرة إلى إسرائيل على أنها مكسب استراتيجي فريد(١٢٤) . فبالنسبة للبعض منهم تستحق إسرائيل دعم الولايات المتحدة ليس بسبب إيثارها على غيرها من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة فقط ، ولكن بسبب كفاءة واستعداد وتأهب قواتها المسلحة أيضا . إن ذلك الأمر يعوض عن التدخل المباشر للولايات المتحدة في المنطقة . وفي الواقع فإنه بعد سقوط نظام الشاه نظرت الإدارة الأمريكية إلى إسرائيل على أنها الطرف الوحيد الذي تستطيع استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة الاعتماد عليه عند الضرورة ، وفي هذا السياق شرعت معظم الحكومات الأمريكية في توقيع اتفاقيات التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل منذ أن بدأ ذلك الرئيس ريجان في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ . لقد ألزمت الاتفاقية الأولى التي عقدها الرئيس ريجان الطرفين على تقديم المساعدة العسكرية لبعضهما البعض وذلك لكي تتماشى مع حجم التهديدات التي يواجهها الأمن على كامل مساحة المنطقة . وتلا ذلك أن وقعت اتفاقية أخرى للتعاون الاستراتيجي عام ١٩٨٣ ، ثم جاءت اتفاقية التجارة الحرة التي وقعت عام ١٩٨٥ لكي تجعل من علاقة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل قائمة على أسس قانونية ومؤسسية . ويعني ذلك الوضع أن أصبحت هناك وسيلة لكي يتم تقديم المساعدات بكافة أشكالها الاقتصادية والعسكرية من قبل الولايات المتحدة إلى إسرائيل بطريقة تتجاوز حجمها العادي ، وإن أصبح تقديمها لا يحتاج إلى مشروعات خاصة للحصول على التكنولوجيا العسكرية ، وإلى أسواق الولايات المتحدة ، وصنفت على أنها حليف استراتيجي من غير أعضاء حلف شمال الأطلسي(١٢٥) .

ويوصلنا كل ذلك إلى أن هناك ارتباطا قويا بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا يمكن للأخيرة من خلاله لعب أدوار مستقبلية في الخليج ، فعلى المدى القصير . من المحتمل أن تبقى الولايات المتحدة قادرة على المحافظة على الوضع الراهن في دول مجلس التعاون ، وعلى الفوائد التي جنتها بسبب الحرب التي تسبب النظام العراقي في إشعالها وذلك عن طريق تواجدها المباشر في المنطقة والعمل مباشرة مع الأطراف المعنية . ويساعد على ذلك أن الجزء الأعظم من الآلة

---

(١٢٤) انظر على سبيل المثال خطاب نائب الرئيس الأمريكي آل جور الأخير أمام لجنة الشئون الأمريكية الإسرائيلية (إيب ٢٢١ ٢٢١) بتاريخ ٦ أبريل ١٩٩٧ كعاكس عملي لهذه الحقيقة .

(١٢٥) The Christian Science Monitor, 2 February 1981.

العسكرية العراقية قد دمر ، ويوجد اقتصاد متدهور في إيران التي يمكن أن تشكل خطرا مستقبليا ، لذلك فإن أقطار دول مجلس التعاون تنفست الصعداء وأمكنها الاسترخاء بعض الشيء ولو لفترة قصيرة وذلك لاعتقادها بأن الأوضاع لديها لن تتأثر كثيرا بسبب سياسات متحديها الإقليميين العدوانية ولكن هناك سؤال مهم يطرح نفسه وهو إلى متى سيستمر هذا الوضع الهادىء؟

إن التجارب السابقة التي مرت بالخليج منذ نهاية السبعينيات تشير إلى عدم إمكانية الاعتماد كثيرا على وضع المنطقة الذي يبدو هادئا الآن ، وبأن المنطقة قد لا تستغرق في هدوء طويل . ورغم تمنياتنا كشعوب في مجلس التعاون أن يستمر ذلك وأن تنعم نظمنا السياسية ونحن معها بالهدوء الطمأنينة ، ورغم تنفسنا وحكوماتنا الصعداء بعد توقف كل واحدة من الحربين المدمرتين اللتين ألمتا بالمنطقة ، إلا أن اندلاع مشكلات أخطر مما مر بنا قد لا يستغرق وقتا طويلا لكي يظهر فجأة ودون سابق إنذار ، فبالنسبة للخليج عادة ما تتخفى التداعيات السلبية خلف الأحداث لفترة ثم تنفجر كالطوفان المدمر فجأة . لقد فتح الغزو العراقي للكويت القمقم لكي تظهر منه خلافات عميقة الجذور(١٢٦) .

ولو حدث أن ألمت بالمنطقة مشكلات جديدة فإنه من المستبعد أن تقوم الولايات المتحدة بنفس ما قامت به عام ١٩٩٠ بنفس السهولة لأسباب متشعبة ، البعض منها داخلي يتعلق بمستحقات السياسة الداخلية للولايات المتحدة والانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبعض الآخر خارجي يتعلق بالقدرة على حشد التحالف والتأييد الدولي بالطريقة التي حدث بها في الماضي . لذلك فإن الولايات المتحدة ستستخدم حلفاءها الإقليميين ، وبالتحديد إسرائيل وتركيا وخاصة بعد التحالف الذي أبرم بينهما مؤخرا(١٢٧) للقيام بالأدوار التي لا تستطيع هي ذاتها القيام بها . فبالنسبة لإسرائيل التي استعادت تفوقها العسكري المطلق في المنطقة ، كما هو الحال بالنسبة لتركيا ، فإن البحث جار لإيجاد دور مهم لنفسيهما ضمن الاستراتيجية العظمى للولايات المتحدة في المنطقة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي . فعندما كان الاتحاد السوفييتي موجودا كانت إسرائيل وتركيا تشكلان خطوطا وقواعد دفاعية متقدمة لحلف الأطلسي في مواجهته ، أما الآن فإن تلك الأدوار تلاشت وأصبح القطران جاهزان لتقديم خدماتهما المشتركة في مناطق

---

(١٢٦) Leon t. Hadar, "Quagmire: America in the Middle East" Washington D.C: CATO Institute 1992, p. 143.

(١٢٧) عزت صافي ، «هل تصلح إسرائيل بديلا من أوروبا والعرب» الخليج ٣٠/ ٥/ ١٩٩٧ ، وجمال مظلوم ، «اندفاع تركيا نحو إسرائيل وأطماعها الإقليمية» الخليج ٢٨/ ٥/ ١٩٩٧ .

أخرى أهمها الخليج . وتعلم إسرائيل بأهميتها المستقبلية في هذا الجانب ، لذلك نلاحظ ما تمارسه الآن من استمرار في تقوية سيطرتها على الأراضي العربية المحتلة ، وممارسة سياستها التعسفية والعدوانية تجاه القاطنين في تلك الأراضي وتجاه الدول العربية التي لم توقع معها معاهدات سلام كسوريا ولبنان ، والاستمرار في مواقفها المتعنتة من قضية السلام وضم الأراضي العربية بالقوة عن طريق إنشاء المستعمرات الاستيطانية فيها وخاصة القدس الشريف . وفي هذا السياق فإن إسرائيل تعول كثيرا على حاجة الولايات المتحدة إليها في خططها الاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة وعلى عدم قدرة الإدارة الأمريكية على الضغط المباشر والقوي عليها بسبب قوة اللوبي الصهيوني المؤثرة داخل المجتمع وخاصة في عملية الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة(١٢٨) .

وبالنسبة لإسرائيل ذاتها فإن طموحاتها الخاصة تتعدى لعب دور الوكيل الإقليمي للولايات المتحدة ، فهي تتطلع إلى دمج ذاتها اقتصاديا بالمنطقة العربية على امتدادها ، ويوجد لدول مجلس التعاون الخليجي وزن خاص على هذا الصعيد ، فإسرائيل ترى على سبيل المثال بأنه يمكن لأقطار المجلس لعب أدوار هامة ضمن الإطار العريض لعملية السلام بين العرب وبينها ، بمعنى أنه يمكن إدخالهم كشركاء في خطة شاملة للتعاون الإقليمي . ويعود السبب في ذلك إلى أن ثلاث من دول المجلس وهي السعودية والإمارات والكويت تعتبر قيادية على الصعيد العالمي بالنسبة لإنتاج النفط الخام تليها قطر كمنتج هام للغاز الطبيعي(١٢٩) . ويعود النمو الاقتصادي في الأقطار المذكورة بشكل كامل إلى احتياطياتها الضخمة من النفط ، ويعتبر الناتج القومي الإجمالي لدول المجلس أعلى من الناتج القومي الإجمالي لجميع دول المنطقةالعربية وجوارها الجغرافي من الناحية النسبية(١٣٠) ، وترى إسرائيل بأنه يمكن لدول المجلس أن تصبح مصدرا واعدا لرأس المال الاستثماري والمساعدات الاقتصادية لأقطار المنطقة الأخرى بما فيها إسرائيل ذاتها ، وربما يمكن لها أن تقدم أيضا فرصا لإنشاء مشروعات اقتصادية مشتركة . وتراهن العديد من الأوساط الإسرائيلية على أنه مع وجود السلام يمكن لإسرائيل أن تشارك في تلك المشروعات منفردة أو بالتعاون مع أقطار أخرى كمصر(١٣١) .

---

(١٢٨) M. S. El Azhary, "Political Cohesion of American Jews in American Politics: A Reappraisal of Their Role in Presidential Elections" Washington, D.C.: University Press of America, 1980, p. 21.

(١٢٩) The Financial Times International Year Books.Oil and Gas 1994 "Essex:Longman,1993,p. XIV.

(١٣٠) The Military Balance, opt. cit. pp. 12 - 50.

(١٣١) Ann Mosely Leseh, and Mark Tessler, "Israel, Egypt and The Palestinians" Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1989, P. 81.

ويرى العديد من المحللين الاقتصاديين الإسرائيليين بأن أهداف التنمية في دول المجلس توضح بأن هذا الدول تستطيع الاستفادة بشكل كبير من الخبرة الإسرائيلية في مجالات الري وأنظمة المياه والزراعة والصناعات المرتبطة بالزراعة ، ويستطيع المقاولون الإسرائيليون وربما بالتعاون مع شركاء لهم من العرب الآخرين أن يسعوا إلى الحصول على بعض عقود المقاولات في سوق دول المجلس خاصة السعودية والكويتية والإماراتية ، فأسواق هذه الدول تنمو نموا سريعا في هذا المجال ، وهناك خطط طموحة على مدى السنوات القادمة لطرح مشروعات تنموية على الصعد الإسكانية والتجارية ، وينظر الإسرائيليون إلى أنفسهم على أن الخبرة التي اكتسبتها شركاتهم في الأقطار الأخرى تعطيهم ميزة رئيسية على منافسيهم في الدول المعنية في الجوانب المتعلقة بتصميم تلك المشروعات(١٣٢) .

لذلك فإنه من المتوقع أن تسعى إسرائيل مستقبلا إلى ربط نفسها بدول مجلس التعاون ربطا عضويا عن طريق إقامة روابط اقتصادية معها على مستوى البنى التحتية للاقتصاد ، فهي ترى ضرورة الاستفادة من مصادر الطاقة النفطية ، وترى إنشاء مرافق اقتصادية مشتركة على كافة الصعد المتاحة ، وتوسيع وربط شبكات الاتصال والمواصلات . وفي هذا السياق فإن الكثير من الأطراف الإسرائيلية ترى بأنه يجب أن يسبق التعاون الإقليمي مع دول المجلس عملية سلام كامل تدخل فيها دول المجلس كأطراف ، فإذا ما شرع في إقامة عملية السلام الواسعة بناء على قرار سياسي فإن عملية السلام تلك يمكن أن تصبح أكثر قوة عن طريق التعاون الاقتصادي . ويرى الإسرائيليون بأن التعاون في المجالات المذكورة يمكن أن تكون ثنائية أو متعددة الأطراف ، وكما هوالحال على الصعد الأخرى للتعاون في مجال البنى التحتية فإن المتطلبات الاقتصادية للتعاون في استخدام الطاقة تجعل من الضروري إرساء ذلك التعاون على قرارات سياسية تتخذ في أعلى المستويات كجزء أصيل من اتفاقيات السلام الشامل(١٣٣) .

ووفقا للمنظور الإسرائيلي فإن التعاون الإقليمي في استخدام الطاقة يتضمن توليد مشترك للطاقة الكهربائية وربط المولدات والمحولات ببعضها البعض وتنمية مصادر الطاقة غير التقليدية كالطاقة الشمسية ، والتجارة الإقليمية في الغاز الطبيعي والنفط . وترى إسرائيل أيضا بأن التعاون الإقليمي المستقبلي المنشور يستطيع الاستفادة من موقع إسرائيل الجغرافي لتصدير النفط من دول

---

(١٣٢) Meir Merhav, (ed.) "Economic Cooperation and Middle East Peace", London: Weidenefeld and Nicolson, 1989, p. 40.

(١٣٣) المرجع السابق ، ص ٨٠ ـ ٨١ .

مجلس التعاون ، خاصة السعودية والكويت إلى شرق البحر المتوسط كما حدث قبل النكبة في عام ١٩٤٨ . لقد توقف خط تصدير النفط المشار إليه منذ ذلك الوقت نظرا لمواقف دول المجلس من الصراع العربي ـ الصهيوني ، ومن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وترى إسرائيل بأن إعادة وتحديث وتوسعة مرافق التصدير تلك إذا ما تمت ستخدم المصالح الاقتصادية للأقطار المستخدمة لخطوط الأنابيب ، وستؤدي إلى تحقيق مصالح سياسية واستراتيجية هامة لأقطار كثيرة خارج المنطقة العربية وخاصة الولايات المتحدة والأقطار الأوروبية(١٣٤) .

الخاتمة

هناك العديد من العوامل التي تشجع المزيد من التعاون بين دول المجلس ، ومن أهم المؤشرات المؤدية في هذا الاتجاه نشر القيم «الخليجية» في أوساط شعوب دول مجلس التعاون مما تولد عنه شعور قوي تجاه تلك الفكرة ، وقد انعكس ذلك على اجتماعات النخبة السياسية بكافة مستوياتها ، وفي طريقة طرح أعضائها للقضايا المشتركة ومواجهتهم للعالم الخارجي ، وفي الزيارات الرسمية المتبادلة بينهم ، وفي الرغبة في استماع الواحد منهم لما يطرحه الآخر . إن هذا النمط من التعامل يعتبر في حد ذاته مصدرا للقوة بالنسبة لمعالجة المشكلات التي تواجه دول المجلس لو استغل بشكل صحيح . ويعتبر أهم عام مشجع في هذا السياق ذلك المتعلق بروح التعاون السائدة الآن والتي تم تعلمها على مدى السنين منذ إنشاء المجلس ، وترسخت جذور الإلمام بها عبر العديد من المواقف الصعبة التي واجهت دوله وأهمها جميعا الغزو العراقي للكويت والممارسات اللاإنسانية التي صاحبته ، وذلك رغم بعض المنغصات التي تلم بمسيرة المجلس بين وقت وآخر . ويمكن للمرء أن يفترض الآن بأن المجلس قد تخطى مرحلة التعلم التي سادت خلال السنوات الأولى من إنشائه ، لقد أصبح وجود المجلس في الوقت الراهن عادة لدى شعوب ونخب المجلس ، ويبدو بأنها عادة ستستمر معهم إلى فترة غير قصيرة من عمر المستقبل ، وأصبح المجلس أيضا طريقة أو آلية للقيام بالأفعال واتخاذ المواقف ، لذلك فإنه يلاحظ بأن جل الدول الأعضاء فيه غالبا ما تأخذ وجود المجلس في الاعتبار قبل أن تشرع في أي تصرف هام حيال العالم الخارجي . وسياسيا فإن المجلس مستمر كمنظمة فعالة وذلك بسبب كون البشر الضالعين

---

(١٣٤) المرجع السابق .

في شؤونهم العليا هم متخذي القرار الوحيدين على الصعد السياسية العليا في أوطانهم ، ولكل واحد منهم دور مؤثر يجعل من الطروحات الجماعية تحقق نجاحا .

ومن خلال الطرح والتحليل الذي تم على مدار البحث يمكننا التوصل إلى النتائج الآتية:

أولا : هناك قلق من بعض الأحاديث الفضفاضة التي تدور الآن في الدوائر الغربية المختلفة كالديبلوماسية والإعلامية إلا أن هناك تساؤلا فيما إذا كان أعضاء مجلس التعاون يفكرون في تحويل مجلسهم إلى حلف دفاعي عسكري ، وعلى ضوء المعلومات الشحيحة حول هذا الموضوع فإنه لا يبدو بأن هناك حاجة ، ولا توجد في الواقع الإمكانيات اللازمة في الوقت الراهن لدى دول المجلس للسير قدما في هذا الاتجاه إلى نهايته . وفي جميع الأحوال فإنه إذا كان على المرء أن يقيم تجارب الأحلاف السابقة التي دخلت فيها دول من المنطقة كإيران والعراق وباكستان من خلال الوظائف التي قامت بها والإنجازات التي حققتها والسمعة التي اكتسبتها فإن لن يجد شيئا أبعد عن أذهان وتكفير قادة دول المجلس في الوقت الراهن من تشكيل حلف دفاعي عسكري طويل الأمد بين دولهم .

ثانيا :يلاحظ أنه رغم الاستقرار النسبي الذي يشهده الخليج في الوقت الراهن إلا أن هناك قوى تعمل على إثارة المشكلات داخله ، أو حتى بشكل أوسع على مستوى العالم الخارجي ، وهي قوى تهدد المنطقة بالدخول في فوضى وعدم استقرار أوسع .

ثالثا : إنه إذا ما كانت العوامل الداخلية في الخليج على الصعد الاقتصادية والاجتماعية في تغير مستمر ، فإن العوامل السياسية المتعلقة بالنفوذ الخارجي هي الأخرى آخذة في أن تصبح في تغير مستمر ، فخلال الخمسة والعشرين عاما الماضية تغير نفوذ القوى العظمي من نفوذ بريطاني إلى نفوذ للولايات المتحدة ، وأخذت دول إقليمية عدة تحاول إيجاد نفوذ لها كإيران والعراق ، وقد تدخل اللعبةالهند أو باكستان .

رابعا : ويرتبط بالنقطة السابقة أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تقلص الأهمية الاستراتيجية القصوى التي كان الخليج يحظى بها ، فالخطر السوفييتي زال تماما باختفاء الاتحاد السوفييتي ذاته ، وروسيا مشغولة الآن ، وقد تبقى كذلك لمدة غير قصيرة بترتيب بيتها الداخلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مما يحد من مقدرتها على لعب أدوار مؤثرة في الخليج على المدى المنظور .

خامسا :إن انتهاء الحرب الباردة أدى أيضا إلى ظهور بدايات للتحول في الخليج من

الجيوبوليتكس إلى الجيوايكونوميكس ، فزدات بذلك أهمية الجيوايكونوميكس في السياسة الخارجية للكثير من الدول تجاه دول المجلس ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية .

سادسا : إنه بانتهاء الحرب الباردة زادت أهمية بترول دول مجلس التعاون بالنسبة لاقتصاديات دول العالم المختلفة وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ إن الولايات المتحدة تؤمن بأنه ليس من مصلحتها أن ترى اقتصاديات شركائها الرئيسيين في أوروبا وآسيا تنهار إذا انقطع عنها تدفق بترول دول المجلس .

٢ ـ يعتمد نمو اقتصاديات الدول الديمقراطية الجديدة التي خرجت من بطن انهيار الاتحاد السوفييتي وأنظمة دول أوروبا الشرقية السابقة جزئيا على توافر نفط دول المجلس الرخيص في أسواق العالم .

٣ ـ ازدياد اعتماد الولايات المتحدة ذاتها على النفط المستورد من دول المجلس .

٤ ـ تنامي طلب دول آسيا الصناعية أو ما يعرف بالنمور الجديدة على نفط دول المجلس .

٥ ـ معارضة شعوب الغرب المتزايدة لزيادة الاعتماد على المفاعلات النووية لتوليد الطاقة وتوسيع استخدامات مصادر الطاقة الأخرى كالفحم ، ولزيادة التنقيب عن النفط في البحار ، وذلك ضمن القناعات والسياسات المتعلقة بالمحافظة على البيئة ، والتقليل من أخطار التلوث والأخطار الأخرى المرتبطة باستخدام تلك المفاعلات والأنماط ، واستغلال مصادر الطاقة .

سابعا : سيستمر انتهاء الحرب الباردة في تقوية أهمية دول المجلس بالنسبة للولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وحلفائها ، ففي الوقت الذي تناقصت فيه ضرورات حماية أوروبا وشرق آسيا فإن أهمية الخليج والمنطقة العربية وجوارها الجغرافي ستتزايد ، وربما يصبح الخليج من أهم المناطق التي تتزايد فيها المصالح المباشرة للولايات المتحدة في المستقبل وذلك بالإضافة إلى منطقتي الكاريبي وأميركا اللاتينية التي تعتبر فناء خلفيا للولايات المتحدة .

ثامنا : بالنسبة للولايات المتحدة ومعضلة التحالف معها فإن الموارد العسكرية الضرورية لتواجدها العسكري تعتبر ضئيلة مقارنة بوجودها في المناطق الأخرى كأوروبا وشرق وجنوب شرق آسيا ، فرغم الحجم الهائل لعملية تحرير الكويت إلا أنه ما أن تم التوصل إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار بين الأمم المتحدة والعراق حتى قامت الولايات المتحدة بسحب جميع قواتها الأرضية والجوية ، ومعظم قواتها البحرية من الخليج .

تاسعا : وتشير النتيجة السابقة بل وتؤكد بأن دول مجلس التعاون لا تريد وجودا عسكريا مكثفا للولايات المتحدة على أراضيها اليابسة ، فهي تفضل تواجدا لقوات الولايات المتحدة في

البحر ، يتمركز خلف الأفق مع إطلالات دورية مستمرة على الموانىء . وفي هذا السياق فإنه يبدو بأن الولايات المتحدة ذاتها ترى ذلك لأنها باتت مقتنعة بأنها تستطيع إبراز قوتها في الدفاع عن مصالحها في الخليج وإن لم تتواجد قواتها على اليابسة الخليجية باستمرار .

عاشرا : إن العالم أجمع بات يفهم تماما بأن بلورة النظام العراقي لسياساته تجاه دول المجلس ، والتي ختمها بغزوه للكويت لم تتضح بتلك الصورة لأنه يعتقد بأن دول المجلس ذات حدود مصطنعة ويريد توحيدها فهي ليست كذلك على الإطلاق ، ولكن سياساته تجاهها كانت مبنية على أساس أنها صغيرة الحجم ، وضعيفة من الناحية العسكرية ، وغنية بالموارد النفطية ، وتقع في منطقة تعتبر استراتيجية ومهمة للعالم أجمع مما جعله يطمع فيها .

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر العربية:

١ـ إبراهيم نافع ، «الفتنة الكبرى ، عاصفة الخليج» القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٣ .

٢ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، «وثائق مجلس التعاون الخليجي» ، قطر : وزارة الإعلام ١٩٨٣ .

٣ـ انتوني كوردزمان ، «القدرات العسكرية الإيرانية» أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، د .ت .

٤ـ أندرو كارفلي ، «العلاقات العربية الأمريكية والضغط الصهيوني» (ترجمة أسعد حليم) القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ .

٥ـ ثروت محمد شلبي ، «أزمة الخليج : الوعي الجماهيري ووسائل الاتصال» ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩١ .

٦ـ جمال سند السويدي ، «مثلث التناقض : النظام الدولي والولايات المتحدة والعرب» الشرق الأوسط (لندن) ٤ نوفمبر ١٩٩٥ .

٧ـ حمد المرزوقي ، «لكي لا تختلط الأوراق ، رؤية خليجية حول أزمة الخليج» بيروت ولندن : دار الساقي ١٩٩١ .

٨ـ رفعت سيد أحمد ، «ملف صدام حسين ، من اغتيال عمه إلى اغتيال الكويت» القاهرة : يافا للدراسات ١٩٩٠ .

٩ـ سالم بن حمود السيابي ، «إيضاح المعالم في تاريخ القواسم» دمشق المطبعة التعاونية ١٩٧٦ .

١٠ـ سلطان بن خليفة آل نهيان ، «زايد والعالم المعاصر» ، أبو ظبي : مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر ١٩٨٥ .

١١ـ شفيق ناظم الغبرا ، «الاحتلال العراقي للكويت : بين النظام الدولي والنظام الإقليمي ، بين التفكير العلمي والأيديولوجيا المغامرة» مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث/ الرابع (خريف/ شتاء) ١٩٩١ .

١٢ـ عبدالخالق عبدالله ، «العالم المعاصر والصراعات الدولية» الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة) ١٩٨٩ .

١٣ـ عبدالقوي فهمي محمد ، «القواسم» رأس الخيمة : مطبعة رأس الخيمة الوطنية ، د .ت .

١٤ـ عبدالله جمعة الحاج ، «دولة الإمارات العربية المتحدة والتحديات الدولية» (محاضرة ألقيت في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) أبوظبي ٢٤ نوفبر ١٩٩٦ .

١٥ـ عبدالله جمعة الحاج ، «الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبو موسى» شئون اجتماعية ، العدد ٥٢ ، (السنة الثالثة عشرة ، شتاء ١٩٩٦) .

١٦ـ عبدالله فهد النفيسي «مجلس التعاون الخليجي ، الإطار السياسي والاستراتيجي» ، لندن : دار طه ١٩٨٢ .

١٧ـ فيبي مار ووليم لويس ، (محرران) ، «امتطار النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة» (ترجمة عبدالله جمعة الحاج) ، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٦ .

١٨ـ محمد عزيز شكري ، «جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والتطبيق» الكويت : ذات السلاسل ١٩٧٥ .

١٩ـ نايف علي عبيد ، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، من التعاون إلى التكامل» بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٦ .

٢٠ـ نبيل خليفة ، «مجالس التعاون وعروبة القرن ٢١» جبيل (لبنان) : الشركة الوطنية للإعلام ١٩٨٩ .

٢١ـ نظام شرابي ، «أمريكا والعرب ، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين» لندن : رياض الريس للنشر ١٩٩٠ .

٢٢ـ هدى ميتكيس ، «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة : الواقع والتحديات والآفاق» ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٨ (٢/ ١٩٩٣) .

٢٣ـ وزارة الإعلام والثقافة (دولة الإمارات العربية المتحدة) ، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ أبو ظبي ١٩٩٠ .

٢٤ـ وكالة الأنباء الكويتية (كونا) «ملف خاص عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية» (الملف الثاني) الكويت : وكالة الأنباء الكويتية ١٩٨٣ .

ثانيا المصادر الأجنبية:

-Ajay N. Jha "India's Relation with the Gulf Countries: Issues and Responses", in B. Sen Gubra, (ed.) ***The Persian Gulf and South Asia,*** New Delhi: South Asian Publishers, 1987.

- Alexander (Blay) Bligh. "The Interplay Between Oppositon Activity in Saudi Arabia and Recent Trends in the Arab World", In Robert W. Stookey, (ed.) ***The Arabian Peninsula, Zone of Ferment, Stanford,*** California: Hoover Institution Press: 1984.

- Ali A. Mazrui, "World Culture and the Search for Human Consensus", In Saul H. Mendlovits (ed.) ***On Creation of A Just World Order,*** New York: The Free Press, 1975.

- Anthony Harrigan, Security Interests in the Persion Gulf and Western Indian Ocean, In. Patrick Wall. ***The Indian Ocean and the Threat to the West,*** London: Stacey International, 1975.

- Anthony Lake: "American Power and American Diplomacy". ***The Fletcher Forum of world Affairs,*** Vol.19, No.2 (Summer/Fall 1995).

- Cyril E. Black, et. al. ***Neutralization and world Politics,*** Princeton: Princeton University Press 1968.

- Daniel Pipes and Patrick Clawson. "Ambitious Iran, Troubled Neighbors" ***Foreign Affairs:*** Vol.72, No.1.

- Eliane Sciolino, ***The Outlaw State,*** New York: John Wiley and Sons, 1991.

- Eric Hooglund, "Iran and Arab Countries" ***The Beirut Review,*** No.7 (Spring 1994).

- Eugene Mccarthy, ***A Colony of the world,*** New York: Hippocrene Books, 1992.

- Gregory Gause III, "The Illogic of Dual Containment. ***Foreign Affairs,*** Vol. 73, No.2 (March/April 1994).

- Graham E. Fuller, ***Central Asia, The New Geoplitics.*** Santa Monica: Rand, 1992.

- ***Gulf States Newsletter.*** (U.K) Vol.20, No.504 (13 Febraury 1995).

- Herman Frederick Elits, "Foreign Policy Perspectives of the Gulf States", In H. Richard Sindeler III and J.E. Peterson, (eds.) ***Crosscurrents in the Gulf,*** London: Routledge, 1988.

- Hooshing Amerahmadi, ***Revolution and Economic Transition,*** Albany: State University of New York Press, 1990.

- Ingalill Jarensjo Montanari, "Harmonization of Social Policies and Social Regulation in the European Community" ***European Journal of Political Research,*** Vol.27/1995.

- John Peterson, ***Defending Arabia,*** London and Sydney: Croom Helm, 1986.

- Jagdish Vibhakar, ***Afro Asia Security and Indian Ocean,*** New Delhi: Sterling Publishing, 1974.

- James Lee Ray, ***Global Politics,*** Boston: Houghton Mifflin, 1992.

- James Manor, "Collective Conflict in India", ***Conflict Studies,*** No.212 (June 1988), Centre for Security and Conflicts Studies, London.

- Jean Edward Smith, ***George Bush's War,*** New York: Henry Holt and Company, 1992.

- John Duke Anthony, "The Gulf Cooperation Council: A New Framework for Policy Coordination" In Richard Sindelar III and J.E. Peterson (eds), ***"Crosscurrents in the Gulf"*** London: Routledge, 1988.

- John Duke Anthony, "Iran in GCC Dynamics", ***Middle East Policy,*** Vol.2, No.3 (1993).

- John Wilkinson, "Britain Role in Boundary Drawing in Arabia", Paper presented to the Conference ***"The Territorial Foundation of the Gulf States",*** School of Oriental and African Studies, University of London, 7 May 1991.

- Julian Walker, Practical Problems of Boundary Demarcation in Arabia. Paper presentd to the Conference ***"The Territorial Foundation of the Gulf States"***, School of Oriental and African Studies, University of London 7 May 1991.

- Karen Dawisha and Bruce Parrot, ***Russia and the New States of Eurasia,*** New York: Cambridge University Press, 1994.

- M. Nazif Shahrani, ***Islam and the Political Culture of "Scientific Atheism" in Post Soviet Central Asia: Future Predicaments.*** A Paper Presented at the Russian Litoral Project Conference, Religion and Politics in the former Soviet Union, University of Maryland, College Park, November 1993.

- Max Weber. ***Politics, as a Vocation,*** (Translated by H.H. Gerth and C. Wright Mills), Philadelphia: Fortress Press, 1965.

- Michael Palmer, ***Gurdiance of the Gulf,*** New York: The Free Press, 1992.

- Michael D. Intriligator, "Global Security After the End of the Cold War", ***Conflict Management and Peace Science,*** Vol.13, No.2 (Spring 1994).

- Michael Mandelbaurn, "Cuop De Grace: The End of the Soviet Union" ***Foreign Affairs,*** Vol.71, No.1, (1992).

- Mohammed Ayoob, "The New Old Disorder in the Third World", ***Global Governance,*** Vol.1, No.1 (Winter 1995).

- Noam Chomsky, "After the Cold War: U.S. Middle East Policy" In

Phyllis Bennis and Michel Moushabeck, (eds) ***Beyond the Storm,*** New York: Olive Branch, 1991.

- Patrick Brogan, ***World Conflicts,*** London: Bloomsbury, 1992.

- Cuzzort and E.W. King, ***Humanity and Modern Social Thought, Hinsdale,*** Illinios: The Dryden Press, 1976.

- Richard Falk, "Normative Initiatives and Demilitarization: A Third System Approach", In Richard Falk, et. al. ***Toward a just World Order,*** (Volume 1) Boulder, Colorado: Westview Press, 1982.

- Richard N. Gardner, "American Diplomacy and The Quest for World Stability", In David H. Popper, and Walter B. Smith II, (eds) ***Adapting American Diplomacy the Demands of the 1990s,*** Washington, D.C.: The American Academy of Diplomacy, 1989.

- Roger Owen, "Making Sense of an Earthquake: The Middle East After the Gulf War" in Victoria Britain (ed.) ***The Gulf Between US, The Gulf War and Beyond,*** London: Virago Press, 1991.

- Samuel P. Huntinglon. "The West Unique, Not Universal", ***Foreign Affairs,*** Vol.75, No.6 (November/December. 1996).

- Seyed Sadrodin Moosavi, "US Policy in the Persian Gulf and Emerging World Order", ***International Studies,*** Vol.31, NO.3 (1994).

- Shekhar Gupto. "India Redefines its Role", **Adelphi Paper** No.293, London: The International Institute For Strategic Studies, 1995.

- Stephan White, ***Gorbachev and After,*** Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

- The International Institute for Strategic Studies. ***The Military Balance*** 1995/1996 London: Brasseys.

- Vincent Cable. "The Diminished Nation State" ***DEADALUS,*** Vol.124, No.2 (Spring 1995).

- Walter Isard, and Christian Smith, ***Conflict Analysis and Practical Conflict Management Procedures, An Introduction to Peace Science,*** Cambridge. Massahusetts: Ballinger Publishing, 1982.

- William F. Perry. "Defence in an Age of Hope", ***Foreign Affairs,*** Vol.75, No.6 (November/December 1996).

- William Rugh, "The Foreign Policy of the United Arab Emirates", ***Middle East Journal,*** Vol.50, No.1 (Winter 1996).

- Yorm Dinstein. "The Legal Lessons of the Gulf War" ***Austrian Journal of Public and International Law,*** Vol.48 (1995).

- Zlenck Cervenka, the ***Unfinished Quest for Unity Africa and the OAU,*** London: Julian Fredmann Publishers, 1977.